

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي
الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير
الشعبة : علوم اقتصادية
التخصص : اقتصاد كمي
من إعداد الطالب :
مسيخ رضوان
بغنوان

اثر تمويل المؤسسات المصغرة في خلق مناصب العمل
مقارنة بين القطاعات (الفلاحة، الصناعة، أشغال البناء)
دراسة حالة (ANSEJ - CNAC –ANGEM) لولاية ورقلة خلال الفترة 2010-2019

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ: 2020/10/26

امام اللجنة المكونة من السادة:

الاستاذ/ سلامي أحمد (أستاذ محاضر أ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الاستاذ/ نعوم عبد العزيز (أستاذ مساعد أ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الاستاذ/ بن ختو فريد (استاذ محاضر أ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

الموسم الجامعي 2020/2019

الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى :

الوالدين الغاليين والعزيزين على قلبي

زوجتي وابنتي صفية

مسيخ رضوان

الشكر

الحمد لله وكفى و الصلاة و السلام على النبي الذي اصطفى

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور/ نعوم عبد العزيز على تفضله بالإشراف على

هذه المذكرة وعلى النصائح و التوجيهات التي لم يبخل علينا بها، كما أشكر الأستاذ:

بضياف عبد الباقي الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و وقفته معنا .

و إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين تشرفت بمناقشتهم لهذا البحث المتواضع

وإلى كل من ساهم من قريبٍ أو بعيدٍ في إتمام هذا العمل.

مسيخ رضوان

الملخص:

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على اثر تمويل المؤسسات المصغرة والأهمية التي تكتسبها هذه المشاريع في خلق مناصب العمل في قطاعات (الفلاحة، الصناعة، أشغال البناء) بولاية ورقلة من خلال دراسة قياسية ممتدة خلال الفترة 2010 - 2019.

ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذج السلسلة الزمنية المقطعية (Panel) ، استنادا على المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، حيث تم التطرق الى ثلاث نماذج وهي نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ، واستخدمنا اختبار **Lagrange Multiplier (LM)** للدراسة اختيار النموذج الملائم بين النماذج الثلاث ، فأشارت نتائج الاختبار بين نماذج بانل أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم للدراسة ، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عدد المؤسسات المصغرة في القطاعات الثلاث و مناصب العمل المحققة بولاية.

الكلمات المفتاحية للبحث :

المؤسسة المصغرة، اجهزة تمويل المباشر وغيرمباشر، نماذج بانل

Abstract:

The study aims to shed light on the impact of financing micro-enterprises and the importance that these projects gain in creating job positions in the sectors (agriculture, industry, construction works) in the state of Ouargla Through an extended standard study during the period 2010-2019.

To achieve this goal, the sectoral time series model was used (Panel) ,based on the variable, and the independent variables , Where three models were discussed and it is as pooled Regression Model PRM, Fixed Effect Model (FEM) and Random Effect Model (REM), and we used the Lagrange Multiplier (LM) test in order to study the selection of the appropriate model among the three models, The test results between Panel models indicated that pooled Regression Model PRM is the appropriate model for the study, and the study also found a direct relationship between the number of micro-enterprises in the three sectors and the job positions achieved in a state.

KEY- WORD: Micro-enterprise, direct and indirect financing devices, panel models data

قائمة المحتويات

الصفحة	الفهرس
III	الاهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الاشكال
IX	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
الفصل الأول: الاطار النظري حول المفاهيم العامة للمؤسسة المصغرة	
02	تمهيد
03	المبحث الاول : المؤسسة المصغرة واهميتها
03	المطلب الاول: تعريف المؤسسة الصغيرة والمصغرة
06	المطلب الثاني: خصائص المؤسسة المصغرة
08	المطلب الثالث: أهمية المؤسسة المصغرة
12	المبحث الثاني: مصادر التمويل المؤسسات المصغرة
12	المطلب الاول : أجهزة التمويل المباشرة للمؤسسات المصغرة
28	المطلب الثاني: أجهزة التمويل غير المباشرة للمؤسسات المصغرة
34	المبحث الثالث: علاقة المؤسسة المصغرة بالشغل
34	المطلب الاول: دور المؤسسة المصغرة في الحد من البطالة
36	المطلب الثاني: المؤسسة المصغرة وسوق العمل المحلي
38	المطلب الثالث: الآليات المقترحة في إطار سياسة التشغيل لاستحداث فرص الشغل
39	المطلب الرابع: العوائق التي تحد من مساهمة المؤسسة المصغرة في التشغيل
41	خلاصة الفصل الاول
الفصل الثاني: العلاقة بين المؤسسات المصغرة الممولة في قطاعات (الفلاحة، الصناعة، اشغال البناء) من طرف اجهزة التمويل المباشرة ومناصب العمل المستحدثة – دراسة تطبيقية	
43	تمهيد
44	المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في تحليل العلاقة بين المؤسسات الممولة ومناصب العمل المستحدثة
44	المطلب الأول: عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة
45	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
56	المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج
56	المطلب الأول: تقديم النتائج المتوصل إليها
71	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها
76	خلاصة الفصل الثاني
78	الخاتمة
81	المراجع
85	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
05	يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري	الجدول رقم 01
05	يوضح تعاريف المؤسسة المصغرة لمجموعة من الدول	الجدول رقم 02
11	يوضح تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال في مختلف الدول الصناعية في سنة 1986	الجدول رقم 03
13	يوضح حجم التمويل المقدم من البنوك العمومية نحو المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة 2015	الجدول رقم 04
17	يوضح الهيكل المالي للتمويل الثنائي الخاص بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	الجدول رقم 05
18	يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي الخاص بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	الجدول رقم 06
22	يوضح أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	الجدول رقم 07
26	يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي قبل إجراءات 2011 الخاص بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	الجدول رقم 08
27	يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بعد إجراءات 2011 الخاص بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	الجدول رقم 09
36	يوضح تطور مناصب الشغل المصرح بها من 2010 إلى 2016	الجدول رقم 10
36	يوضح مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة 2005-2016	الجدول رقم 11
56	يوضح الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	الجدول رقم 12
67	يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج	الجدول رقم 13

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	يوضح حجم التمويل المقدم من البنوك العمومية نحو المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة 2011 /2015	الشكل رقم 01
23	يوضح أنماط التمويل على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	الشكل رقم 02
37	يوضح مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة 2005-2016	الشكل رقم 03
59	يوضح التمثيل البياني لمتغيري الدراسة	الشكل رقم 04
59	يوضح تطور عدد المؤسسات المصغرة ومناصب العمل المحققة حسب القطاعات الثلاث	الشكل رقم (1-4)
59	يوضح تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف ANSEJ حسب القطاعات الثلاث	الشكل رقم (2-4)
60	يوضح تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف ANGEM حسب القطاعات الثلاث	الشكل رقم (3-4)
60	يوضح تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف CNAC حسب القطاعات الثلاث	الشكل رقم (4-4)

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	العنوان	رقم الملحق
85	بيانات المؤسسات المصغرة الممولة و عدد مناصب العمل المحققة لكل قطاع وفي كل جهاز خلال الفترة 2019 - 2010	الملحق رقم 01
86	نتائج اختبارات جذر الوحدة	الملحق رقم 02
89	اختبار (LM) Lagrange Multiplier	الملحق رقم 03
90	النموذج التجميعي	الملحق رقم 04



المقدمة

المقدمة

يؤكد الباحثون ورجال الإدارة والاقتصاد على أهمية الدور الذي تضطلع به المؤسسات المصغرة في دفع عجلة اقتصاد الدول، فهي تعتبر من أهم محركات التنمية الاقتصادية واحدى الدعامات الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية، لذلك حظيت بالأولوية ضمن الاستراتيجيات التنموية لحكومات الدول الأكثر تطورا، واستحقت أن تكون النواة الحقيقية والمرتكز الاستراتيجي لقطاع الاعمال والمال للدول عامة دون استثناء، وتتجلى أهمية هذا النوع من المؤسسات في قدرتها على استيعاب شريحة عريضة من اليد العاملة مهما تباينت مؤهلاتها العلمية والفنية، بجانب دورها الفاعل في تنشيط الصادرات، وتوفير مختلف السلع والخدمات، وعموما تواجه المؤسسات المصغرة بشكل خاص اليوم أكثر من أي وقت مضى رهانات متعددة مصدرها القوي التنافسية والتحديات الناشئة عن العولمة من انفتاح الاسواق وموانع التجارة وتدفقات رأس المال، ففي الجزائر أفرزت التغيرات التي حدثت بشكل خاص في هياكل الاقتصاد الوطني بعد التجارب غير ناجحة في مجال تسيير وتنظيم المؤسسات سنوات العشرية الاخيرة من القرن العشرين تحولا كبيرا في السياسة الاقتصادية حيث اعطت الدولة اهتماما واسعا ودعمًا تمويليا أكثر من أجل تنمية وترقية المؤسسات المصغرة والنهوض بالاقتصاد الوطني ورفع القيمة المضافة في مجال الإنتاج ، هذا ما سيدفع بخلق مناصب شغل جديدة ، كما سيحد او يقلص من البطالة ويظهر ذلك من خلال استراتيجية الدعم والمرافقة لهذه المؤسسات المصغرة والموزعة على مختلف الأنشطة عن طريق اجهزة الدعم واليات تمويلها سنحاول من خلال هذه المذكرة التطرق الى المؤسسة المصغرة وماهيتها مع الخصائص التي تحتويها والمصادر او الاليات التي قدمتها الدولة من اجل تمويلها ومرافقتها وسنخص بالذكر ونركز على الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على مستوى ولاية ورقلة ، لانهم هياكل مباشرة للتمويل والدعم وكذلك للدور الذي لعبوه في تحقيق افضل مردودية لهاته المؤسسات في مختلف الانشطة وسنخص التركيز ايضا على ثلاثة أنشطة او ثلاث قطاعات فقط (الفلاحة، الصناعة ،أشغال البناء) ومدى فعالية مساهمتهم في قطاع التشغيل.

إشكالية البحث: يمكن معالجة من الموضوع من خلال طرح الاشكالية التالية:

الى اي مدى تؤثر المشاريع المصغرة في خلق مناصب الشغل في قطاعات(الفلاحة، الصناعة، اشغال البناء) على مستوى ولاية ورقلة من خلال اجهزة التمويل والدعم السالفة الذكر؟

في ظل هذا التساؤل الرئيسي وضمن سياق الإجابة عنه يمكننا أن نطرح التساؤلات الفرعية:

✓ هل هناك علاقة بين المؤسسات المصغرة الممولة من طرف أجهزة دعم الدولة ومناصب

العمل على مستوى الولاية؟

✓ اي جهاز دعم ممول للمؤسسات المصغرة في مجال (الفلاحة، الصناعة و اشغال البناء)

الأكثر استحداثا لمناصب الشغل على مستوى الولاية ؟

✓ أي القطاعات من بين القطاعات الثلاثة الممولة من طرف أجهزة دعم الدولة أكثر

استحداثا لمناصب الشغل؟

فرضية الدراسة : للإجابة على الاشكالية الدراسة يتم او يجب طرح الفرضية التالية:

✓ توجد علاقة سببية في اتجاهين بين المشاريع الممولة من طرف أجهزة الدعم الدولة على

البطالة ومناصب الشغل المستحدثة بولاية ورقلة ، كلما ارتفع عدد المؤسسات المصغرة

التمولة من طرف اجهزة الدعم كلما زادت مناصب العمل .

✓ المشاريع المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي

الاكثر استحداثا لمناصب الشغل بولاية ورقلة.

✓ تعد المشاريع الممولة في قطاع أشغال البناء من طرف أجهزة الدعم الاكثر استحداثا

لمناصب الشغل بولاية ورقلة خلال الفترة الزمنية 2010 - 2019 .

اهمية الدراسة: تكمن اهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع المؤسسة المصغرة واهميتها

وعلاقتها بخلق مناصب العمل على مستوى ولاية ورقلة خاصة في القطاعات الثلاث

(الفلاحة، الصناعة وأشغال البناء) من خلال اجهزة التمويل التي استحدثتها الدولة.

اهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر تمويل المشاريع المصغرة في خلق

مناصب الشغل في قطاعات(الفلاحة، الصناعة، أشغال البناء) على مستوى ولاية ورقلة

خلال الفترة الممتدة بين 2010 - 2019 باستعمال نموذج بانل ، كما هدفت ايضا الى:

- ✓ محاولة تقييم الآثار الناتجة لتنامي المؤسسات المصغرة على التشغيل.
- ✓ معرفة القطاعات الأكثر خلقا للمؤسسات المصغرة وفرصها في استحداث مناصب شغل.
- ✓ امكانية معرفة عدد مناصب الشغل التي يتم خلقها مستقبلا من خلال الفترات السابقة.
- ✓ معرفة أهم الوسائل والآليات التي اعتمدها الدولة في كيفية عملها ومدى تأثيرها في استحداث مناصب العمل والتخفيف من حدة البطالة.

حدود الدراسة: تتحدد دراستنا بالمجالات التالية:

تم وضع حدود للدراسة لكي تكون موضوعية وهي حدود مكانية تتمثل في اجهزة الدعم الممولة للمؤسسات المصغرة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني لتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر) على مستوى ولاية ورقلة، ولقد ركزنا في الدراسة التطبيقية على الفترة الممتدة بين 2010-2019 .

الدراسات السابقة:

الدارسة الاولى: مذكرة ماجستير في العلوم التجارية بالمسيلة للسنة الجامعية 2006/2005

من طرف عاشور بدار، فقد كانت مذكرته تحت عنوان "المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار البسيط" في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة"، حيث تهدف دارسته حول أفضلية النموذج المستخدم في التنبؤ بحجم المبيعات والذي يعطي أفضل تنبؤات وأفضل تفسير للمبيعات، حيث حاول توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنبؤ بصورة عامة والتنبؤ بحجم المبيعات بصورة خاصة، ودارسة النموذجين من خلال دراسة عناصره وأهم العوامل المشكلة له، مع تحديد مختلف المعايير المستخدمة في المفاضلة بين النموذجين وكيفية حسابها وطرق استخدامها، ومحاولة تطبيقها على مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

الدارسة الثانية : دراسة الدكتور زكريا جرفي و الدكتور موسى رحمانى من جامعة بسكرة في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 12/ العدد: 02 سنة 2019 الصفحة ص66 - 76 والتي تناولت " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل دراسة قياسية للفترة 2000/2018 " والتي تناولت العلاقة بين المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل عن طريق بناء نموذج قياسي يفسر ذلك اشارت النتائج في الاخير الى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل، كما يمكن استخدامه للتنبؤ، حيث تجاوزت القوة التفسيرية للنموذج 90% .

الدراسة الثالثة: دراسة الدكتور محمد الشريف بن زاوي من جامعة ام البواقي والأستاذة هاجر سلاطني من جامعة سطيف بمجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد الثالث / جوان 2015 ، حيث تناول موضوع " دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الانفاق الاستثماري العام على البنى التحتية" ، تم اختيار مجموعة من المتغيرات المفسرة التي تعبر عن الانفاق على البنى التحتية كالموانئ، المطارات الطرقات.... الخ في حين تمثل المتغير التابع في العدد السنوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المختارة في العينة ، حيث تم الاعتماد على نماذج بانل خلال الفترة الزمنية 2000 / 2001 ، وقد تم التوصل الى ان هناك علاقة ارتباط ايجابية بين الانفاق العام على البنى التحتية وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المختارة بعد عملية تحليل السلاسل الزمنية المقطعية وتصحيح نموذج التأثيرات العشوائية .

مرجعية الدراسة:

أثناء إنجاز هذا البحث استخدمت الأدوات الآتية:

اعتماد عدة مراجع من كتب ، مجلات ، مذكرات ، تقارير ، ملتقيات ، وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية .

الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على البيانات الحديثة.

أما على المستوى التطبيقي فقد اعتمدت على التقارير السنوية الخاصة بالمؤسسات المصغرة الممولة من طرف اجهزة الدعم المباشرة للدولة في القطاعات الثلاثة وكذا مناصب الشغل المستحدثة بها.

صعوبات الدراسة:

بعض الصعوبات في الحصول على المعلومات الدقيقة الخاصة بالجانب التطبيقي للدراسة وخاصة الاحصائيات المتعلقة بالسنوات للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المعلومات الاحصائية الموجودة في الغالب اجمالية .

أسباب الدراسة: ان الدافع الذي جعلنا نتناول هذا الموضوع هو:

- قلة التأكيد على المؤسسات المصغرة ودورها في القضاء على شبغ البطالة.

- قلة الدراسات المتعلقة بتمويل المشاريع المصغرة وعلاقتها بخلق مناصب الشغل بالمنهج الكمي عن طريق استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية .

منهجية الدراسة: الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري للدراسة اما الجانب التطبيقي فقد استخدم فيه المنهج الكمي عن طريق استخدام نماذج البيانات المقطعية بانل ، وطرق تقدير معلمات ندمجها ، كما اعتمد المنهج الوصفي في دراسة مقارنة بين القطاعات (الفلاحة، الصناعة ،أشغال البناء) في مدى مساهمة المؤسسات المصغرة الممولة من طرف اجهزة التمويل المباشر المجندة من طرف الدولة في خلق مناصب الشغل على مستوى ولاية ورقلة.

الى جانب المنهج استخدمنا ادوات الدراسة التالية :

1- البرامج الإحصائية المتخصصة : Eviews, Excel

2- الاختبارات الإحصائية الخاصة بأسلوب معالجة الدراسة ، كاختبار مضاعف لاغرنج واختبارات الاستقرار.

هيكل الدراسة:

من اجل الاجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم الموضوع الى جانبين جانب نظري وجانب تطبيقي محافظين على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان مع الالتزام بطريقة IMRAD ، موضوع البحث تم تقسيمه إلى فصلين بعد مقدمة عامة لينتهي بخاتمة

عامة ، فقد خصص الفصل الأول الاطار النظري حول المفاهيم العامة للمؤسسة المصغرة وقد تم تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول : المؤسسة المصغرة واهميتها.

المبحث الثاني : مصادر التمويل المؤسسات المصغرة.

المبحث الثالث: علاقة المؤسسة المصغرة بالشغل.

اما الفصل الثاني التطبيقي، فيتضمن العلاقة بين المؤسسات المصغرة الممولة في قطاعات (الفلاحة، الصناعة، اشغال البناء) من طرف اجهزة التمويل المباشرة ومناصب العمل المستحدثة الذي تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في تحليل العلاقة بين المؤسسات الممولة ومناصب العمل المستحدثة.

المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج.

الفصل الاول

تمهيد

تلعب المؤسسات المصغرة دوراً حيوياً يعمل على تطوير المجتمع والإسراع في عملية التنمية الاقتصادية في أي دولة، وذلك من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما يحققه هذا الأخير من تعظيم للقيمة المضافة، إضافة إلى ذلك دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة من أجل المساهمة في زيادة الصادرات وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، ولقد قامت الحكومة الجزائرية بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظراً لما يمكن أن تؤديه مستقبلاً .

ولإثراء هذا الجانب، وبيان الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات المصغرة قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الاول : المؤسسة المصغرة واهميتها.

المبحث الثاني: مصادر التمويل المؤسسات المصغرة.

المبحث الثالث: علاقة المؤسسة المصغرة بالشغل.

المبحث الأول: المؤسسة المصغرة وأهميتها

تختلف المؤسسات من حيث الحجم حيث توجد كبيرة الحجم والمتوسطة والصغيرة ويكفي في هذا المبحث أن نذكر الاختلاف بين المؤسسات الصغيرة والمصغرة.

"فالمؤسسة المصغرة هي قبل كل شيء مؤسسة اقتصادية لكن بأبعاد صغيرة يمكنها الاستفادة من مميزات عديدة مرتبطة بالنصوص، المتعلقة بخصائصها وخصوصيتها".¹

ومن المهم أن نذكر العديد من التعاريف لملاحظة مدى الاختلاف بين رؤى الاقتصاديين والمنظمات للمؤسسة المصغرة، حيث تأخذ هذه الأخيرة الحظ الأوفر من الدراسة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الصغيرة والمصغرة:

عند المشرع الجزائري:

يتلخص في القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث تعرف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات²:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا
 - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.
 - تستوفي معايير الاستقلالية.
- ويقصد بالمؤسسة المستقلة هي كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من

¹Laurence piganeau, **la micro entreprise de A à Z**. édition d'organisation, France, avril 2001, P:05.

²وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الفصل الثاني، ديسمبر 2001 ص 7-9 .

قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسة المتوسطة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، و رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دج و 2 مليار دج، و مجموع ميزانيتها السنوية محصورة بين 100 و 500 مليون دج.

المؤسسة الصغيرة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، و رقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دج، و مجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 100 مليون دج.

المؤسسة المصغرة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 اشخاص، و رقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، و مجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 10 مليون دج.

ولقد اختلفت الدراسات التي اهتمت بالمؤسسات المصغرة حول المعايير التي يمكن إتباعها لتعريف المؤسسة المصغرة، و ذلك نظرا لاختلاف أهدافها و المناطق التي تقام فيها هذه الأبحاث و درجة التفوق الصناعي.

أثار تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة كثيرا من الجدل بين الأوساط الاقتصادية الدولية والمحلية رغم وجود المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وانتشارها في دول العالم النامي والمتقدم كافة على حد سواء ولعل الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية، يمكن حصرها في الأسباب التالية:

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي.

- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي وفروعه.

- اختلاف العوامل التقنية والعوامل السياسية.

ولصعوبة تحديد تعريف دقيق للمؤسسات المصغرة والصغيرة تم الاعتماد على جملة من المعايير يمكن الاستناد عليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات فهي تشمل على سبيل

الفصل الاول الإطار النظري حول المفاهيم العامة للمؤسسة المصغرة

المثال لا الحصر: معيار عدد العمل، رأس المال، كمية الإنتاج أو قيمته، حجم المبيعات.....، وقد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا كما قد يحتاج الأمر إلى استخدام أكثر من معيار واحد في الوقت نفسه.

فيصنف البنك الدولي¹ المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال في بالمؤسسات المصغرة والتي يعمل بها ما بين 10 - 50 عامل في بالمؤسسات الصغيرة والتي يعمل فيها ما بين 50-100 عامل في بالمؤسسات المتوسطة.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي² فالمؤسسة المصغرة هي التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمؤسسة الصغيرة هي التي تشغل أقل من 50 عامل والتي تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أما المؤسسة المتوسطة هي التي تشغل أقل من 250 عامل والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو.

الجدول رقم 01: يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

المنوع الميزانية السنوية	رقم الاعمال	عدد الاجراء	الصنف
أقل من 10 مليون دج	أقل من 20 مليون دج	9-1	المؤسسات مصغرة
أقل من 100 مليون دج	أقل من 200 مليون دج	49-10	المؤسسات الصغيرة
من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	250-50	المؤسسات المتوسطة

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على المراجع التالية: مديرية الصناعة والمناجم

الجدول رقم 02 : يوضح تعاريف المؤسسة المصغرة لمجموعة من الدول

المنوع الاصول	رأس المال	عدد العمال	نوع المؤسسة	البلد
100,000	100,000 دولار	10	مصغرة	البنك الدولي
أقل من أو يساوي 2 مليون أورو	أقل من أو يساوي 2 مليون أورو	09	مصغرة	الاتحاد الأوروبي
50 مليون ين	50 مليون ين	09-1	مصغرة	اليابان
	لا يتجاوز المليون ريال	10-1	مصغرة	السعودية
أقل من 50,000 جنيه	1500 جنيه	أقل من 10	مصغرة	مصر

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على المراجع التالية:

- الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 63، 2011 م، ص ص 62، 63
- منصور بن اعمارة، المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، ماي 2003 م، ص ص 07، 08

¹ عثمان خلف، مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد 08 العدد 02 ص: 122-145

² Conseil National Economique et Social : Projet de rapport : pour une politique de Développement de la PME en Algérie, 20 éme session plénière, Alger, Juin 2002, p14

يتضح من الجدولين أعلاه:

- هناك صعوبة في تحديد تعريف دقيق وموحد للمؤسسات المصغرة من بلد و بلد آخر.
- كل الدول السابقة تشترط في معيار عدد العمال، وتختلف في رأس المال ومجموعة الاصول نظرا للتطور الاقتصادي.
- تباين المعايير المتبعة في تصنيف المؤسسات المصغرة من بلد لآخر حسب توجهاته الاقتصادية.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة المصغرة

يمكن للمؤسسة المصغرة أن تنشأ من طرف شاب أو عدد من الشباب فيما عدا النشاطات التجارية، تحظى بالقبول النشاطات المنتجة للسلع و الخدمات.

- الحد الأقصى للاستثمار هو عشرة (10) ملايين دينار.

- تنشأ المؤسسة المصغرة و تتطور في محيط اقتصادي و اجتماعي خاص .

- يجب أن يقدم صاحب أو أصحاب المؤسسة مساهمة شخصية في تمويل استثمار الإنشاء أو التوسيع التي تتغير حسب مستوى و موقع الاستثمار.

تمتاز المؤسسات المصغرة بالعديد من الخصائص و التي تجعلها مخولة لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وبما أنها تمثل في الكثير من الدول الدعامة والركيزة الأساسية للتنمية والبناء الاقتصادي والاجتماعي فهي " أول حلقة من سلسلة التطور الاجتماعي والاقتصادي"¹ لديها خصائص تميزها عن المؤسسة الكبيرة، لأنها تعتمد على عدد صغير من العمال (عادة أقل من 10 عمال) وبهذا لا يدخل صاحب المؤسسة في الاتفاقيات الإدارية كالتمثيل العمالي أو النقابي، كما أن هناك تواجد للعائلة في المؤسسة بشكل مكثف فغالبا ما يطلق عليها اسم المؤسسات العائلية، بينما وظيفة التسيير لديها طابع خاص فالمسير يقوم بوظائف متعددة، ومن أهم خصائص المؤسسات الصغيرة فيما يلي:

¹ كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة، ط 9، الحامد، عمان، 2000، ص41

- صغر حجمها وقلة التخصيص في العمل مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية الوطنية، و حتى الدولية في ظل العولمة و التفتح الاقتصادي.

- الضآلة النسبية لرأس مال هذه المؤسسات مما يجعل تمويلها سهل و ممكن خاصة إذا كان أصحاب هذه المؤسسة يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورة نقدية أو عينية، ويشترط أثناء تأسيس المؤسسة مساهمة شخصية من قبل المستثمر يتغير مستواها حسب مستوى الاستثمار الشيء الذي يخفض من الأعباء المالية للبنوك و الهيئات التمويلية الأخرى.

- سرعة وسهولة اتخاذ القرار نظرا لتركزه في يد صاحب المشروع و الشركاء و بالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها مما يمكن أيضا من استقرار اليد العاملة.

- حرية اختيار النشاط لصاحب أو أصحاب المشروع يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد و ترقية المبادرات الفردية، و إعطائها الفرصة للإبداع و الاختراع

- سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق الشغل الذاتي و ترقية الاقتصاد العائلي مما جعل هذه المؤسسات تفرض نفسها في أنحاء متعددة من العالم.

- سرعة الأعلام و سهولة انتقال المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف و التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

كما يمكن اضافة خصائص أخرى :

- انخفاض النسبي في رأس المال: استثمارات المفضلة عند صغار المستثمرين¹.

¹ جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 05 ، ديسمبر 2003 ص:215

- المرونة العالية : تكيف الإنتاج حسب الاحتياجات والأخذ بالرغبات المتجددة للفرد المستهلك².

- الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة : الاعتماد على الأيدي العاملة بدرجة كبيرة³

- انتشارها في قطاعات اقتصادية مختلفة: القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها المؤسسات المصغرة لا تقتصر على التجارة والخدمات فقط، فقد أثبتت الدراسات العلمية بأنها منتشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الصناعة وحتى قطاعات البنية التحتية⁴.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسة المصغرة

إن عملية الاهتمام بالمؤسسة المصغرة يحقق لنا أهدافا ذات طابع اقتصادي واجتماعي تتجلى مظاهرها وأهمتها في الدور الذي تلعبه في القضاء على البطالة، بالإضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق تنمية إقليمية ، فهي حلقة وصل بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فعلى المستوى الاقتصادي تكمن أهميتها فيما يلي:

تمثل مكون من مكونات النشاط الاقتصادي لانتشارها في مجالات مختلفة كالزراعة، الصناعة واشغال البناء،.....الخ، فهي منبع لإنتاج الثروة وخلق مناصب شغل وتنشيط الصادرات والمشاركة في التنمية ، فهي عبارة عن قطاع غير محدود في مجال معين تقوم بإنتاج مباشر للسلع والخدمات والحاجيات الضرورية لمجتمع وكثير ما تكون مكملة للمؤسسات الكبرى.

إنتاج المؤسسة المصغرة بات جليا في معظم قطاعات النشاط الاقتصادي حيث تساهم في القيمة المضافة في كل قطاع اقتصادي، فقد اصبح دورها يتمثل في تلبية احتياجات المنطقة، فالإنتاج الصغير يلعب دور كبير في اقتصاد البلدان، إذ أنه يؤمن العمل

² توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ، ص: 26

³ محمد هيكل ، مهارات ادارة المشروعات الصغيرة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003، ص: 21

⁴ هيا بشير بشارت ، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات ص و م، دار النفايس للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008 ، ص،ص33-34

للأشخاص وهو في نفس الوقت ذاته يؤمن للسكان مختلف السلع التي لا تنتجها المصانع الكبرى أو تنتجها بكميات غير كافية.

كما ان لها القدرة على التوسع وبالتالي تحقيق تنمية متوازنة جغرافيا ، فإقامة هذه المؤسسات المصغرة في الريف والمدن الصغيرة يخفف من زحف الهجرة إلى المدن الكبرى وتقلص من أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والمجموعات في الريف والحضر.

ترتبط المؤسسة المصغرة بتوفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة وبسرعة فائقة للمشتريين من المستهلكين والوسطاء، فتتقصد تكلفة الإدارة والنفقات العمومية.

من التجارب التي أصبح يضرب بها المثل عند الاقتصاديين الرأسمالين عن اهمية المؤسسات المصغرة في تطوير المناطق الريفية، التجربة اليابانية، فالمصنع الصغير في اليابان يضع تصميمات للمنتوج (مثلا صناعة الدمى أو الدرجات) ثم يوزعها علي الصناع في الأرياف للقيام بصناعة الاجزاء المطلوبة حسب تلك التصميمات اعتمادا على المواد الأولية التي يتحصلون عليها من هذا المصنع، ففي عام 1981 بلغت نسبة المنشآت الصناعات الصغيرة التي تقوم بالإنتاج لحساب المنشآت الكبيرة % 72 في صناعة المنتجات المعدنية، % 76 في صناعة الآلات و % 79 في صناعة الأجهزة الكهربائية¹.

تبين بعض الدراسات تفوق المنشآت الصغيرة من حيث المقدرة على خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة²

فالمؤسسات المصغرة تركز على تعويض عامل رأس المال بعامل العمل، وبذلك تصبح أكثر استعمالا لليد العاملة مقارنة مع ما تستعمله المؤسسات الكبرى، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن تكلفة خلق فرص الشغل بالمؤسسات المصغرة هي أقل بكثير من تكلفة المؤسسات الأخرى.

فرنسا مثلا : اقتصادها مكون من 1.6 مليون منشأة، تختلف فيما بينها من حيث حجمها وتنظيمها وأهدافا وقطاعاتنا الإنتاجية ، فنجد منها 1.1 مليون مؤسسة عائلية (أي من

¹صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، ص 33

²صفوت عبد السلام عوض الله: مرجع سابق، ص 43

الحجم الصغير) تمثل % 4 من مجموع رقم أعمال المجتمع الفرنسي، وتتمركز الكثير في القطاع الفلاحي والتجارة والخدمات، فالحجم الاقتصادي لهذه المؤسسات ضعيف إلا أن حجميا الاجتماعي قوي جدا، فهي تمثل شريحة كبيرة من السكان، فمن بين 540.000 مؤسسة، نجد 406.000 مؤسسة صغيرة تشغل أقل من 10 عمال¹.

وفي كندا، عدد العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص تضاعف لما كان عليه الأمر في السنوات السابقة، فنجد % 2.6 مليون عامل كندي يشتغلون لحسابهم الخاص أي واحد من بين ستة أشخاص، كما يوجد حوالي مليون رئيس مؤسسة (% 78 مؤسسة) تشغل أقل من 05 عمال².

أما أهمية المؤسسة المصغرة على المستوى الاجتماعي فهي فضاء لتحقيق طموحات الشباب والمتمثلة في تحقيق الذات والاستقلالية وتعمل على ظروف تحسين حياتهم الاجتماعية وتحقق لهم الاندماج المهني الذي هو ضرورة للاندماج الاجتماعي ويرجع هذا إلى قدرتها في امتصاص عدد كبير من اليد العاملة.

وعلى الصعيد التطبيقي يصبح عمال هذه المؤسسات أكثر إتقانا لعملهم لأنهم في الأخير يرون نتيجة عملهم ومجهوداتهم مستفيدين من تكوين مستمر في ميدان العمل، ونظرا للحجم الصغير للمؤسسة فإنه يسود بين أفرادها جو من التفاهم وروح الجماعة و احساسهم الموحد بوجودهم في جماعة والتي تكون غالبا مؤسسة على أساس عائلي ويعزى هذا الشعور بإعطاء الفرصة للتعبير عن ما لديهم من خبرات و مهارات ومعارف وتطبيق أفكارهم الجديدة وتنفيذها، وبذلك يتنامى الإحساس بأهمية الترابط والتآخي فالإشباع النفسي في تلك الحالات عظيم جدا ويعبر عن رغبة صاحبه في أن يرى الآخرين نتائج تعبته وجده وإخلاصه.

¹ Anguelier (J.P) : *Economie industrielle éléments de méthodes*, O.P.U, Alger, 1993, p28.

² Goldfard © : *Le mode des petites entreprise, la fédération canadienne de indépendante*, Toronto, 199.p01.

الفصل الاول الإطار النظري حول المفاهيم العامة للمؤسسة المصغرة

وبهذا فإن المؤسسة المصغرة تسمح بتنمية القدرات الشخصية لصاحبها مما يؤدي إلى تطورها، وخلقها لمناصب شغل وبذلك تساهم في حل مشكل البطالة مما ينعكس إيجابيا على اندماج الأفراد في المجتمع، وتقوي العلاقات الاجتماعية من خلال الاتصال المباشر بين صاحب المشروع والعمال كما أنها تعظم الاحساس بالحرية والاستقلال.

كما انها تقدم خدمات كبيرة للمجتمع بما أن إنتاجها يكون غالبا على المستوى المحلي مما يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية لدى افراد المنطقة وامدادها بالحاجيات الضرورية وبذلك يمكن أن تعبر المؤسسة المصغرة عن مشروع وطني يهدف إلى تنمية مستدامة للمجتمع وترقية الافراد.

الجدول رقم 03: يوضح تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال في مختلف الدول الصناعية في سنة 1986

عدد العمال	المؤسسة المصغرة من 2 إلى 09 عمال	مؤسسات صغيرة ومتوسطة من 12 الى 499 عامل	مؤسسات كبيرة أكثر من 500 عامل	الدول
86.0	13.8	0.2		المانيا
94.8	5.1	0.1		اسبانيا
93.5	6.4	0.1		فرنسا
90.6	9.3	0.1		ايطاليا
90.0	9.8	0.2		المملكة المتحدة
91.3	8.6	0.1		الاتحاد الاوروبي (12 دولة)

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على المراجع التالية:

Problème économiques, N°2257, Janvier 1992 in, Bilili (S) et autres :
Les PM bilan et perspectives, Economica, Paris, 1994. P26

من خلال هذا الجدول نلاحظ الأهمية الكبيرة للمؤسسة المصغرة في النسيج الصناعي للدول الصناعية، وتكمن الأهمية الكبرى في الحجم الاجتماعي لهذه المؤسسات المصغرة.

من هنا أصبحت العديد من الدول تولي أهمية بالغة لهذا النوع من المؤسسات المصغرة، لما لها من خصائص مميزة، وما يمكن أن تلبيه في التنمية الاقتصادية وكذا الرفع من فرص العمالة، فالكثير من الدول وضعت برامج هامة، وفرت لها إمكانيات مالية معتبرة، قصد تنمية هذا النوع من المؤسسات في المجتمع، والتي تعتبر حلا شافيا للعديد من المشاكل أهمها البطالة.

المبحث الثاني: مصادر التمويل للمؤسسات المصغرة

من اهم العوائق التي تواجه المؤسسات المصغرة وتقلل من فعاليتها عائق التمويل، وعليه فإننا سنتطرق في هذا المبحث لمصادر التمويل التي انتهجتها الدولة الجزائرية فيما يخص برامج الدعم المالي لرفع قيمة المنافسة والاستثمار.

المطلب الاول: أجهزة التمويل المباشر للمؤسسات المصغرة

من اهم القنوات التمويلية التي تلجأ اليها المؤسسة المصغرة الجزائرية للحصول على التمويل المباشر لنشاطها نجد:

1- **البنوك التجارية** : تلعب البنوك التجارية من خلال ما تقدمه من قروض دورا كبيرا في إنشاء المؤسسات المصغرة وتسهيل نشاطاتها، ونظرا لهذه الاهمية قامت الدولة الجزائرية بوضع برتوكولات بشأن ترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع تلك (BDL.CNMA.CPA.BADR.BNA) المؤسسات والبنوك العمومية المتمثلة في:

وقد وقعا الطرفان على البروتوكول في 23 ديسمبر 2001، وذلك بأن يعمل من خلاله على:

- توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات المصغرة والبنوك العمومية الخمسة، وهذا طبقا لقواعد الحيطة المعتمدة والمحددة متن طرف بنك الجزائر.
- توجيه القروض البنكية لصالح الأنشطة المنتجة ذات القدرة الكبيرة على النمو وعلى امتصاص البطالة.

الفصل الاول الإطار النظري حول المفاهيم العامة للمؤسسة المصغرة

- تفعيل وتوظيف خطوط القروض الخارجية عبر برنامج اتصال مباشر وفعال.
 - تطوير منهجية موحدة وتشاورية ، وذلك بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية لبحث وتعبئة التمويلات الخارجية لدى الممولين الدوليين.
 - مرافقة ودعم المؤسسة ذات القدرة التصديرية عن طريق التمويل الملائم.
 - تطوير الخبرة البنكية اتجاه المؤسسات عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة.
 - تطوير الخبرة البنكية اتجاه المؤسسات عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة.
- تترجم التسهيلات المالية الممنوحة من طرف البنوك العمومية إلى المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في حجم القروض الممولة للعديد من المشاريع التي قامت بها هذه المؤسسات والتي تعمل على استحداث مناصب شغل جديدة، وزيادة القيمة المضافة، وبالتالي المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي.

إن الجدول الموالي يبين مدى مساهمة البنوك العمومية في تمويل مختلف المشاريع

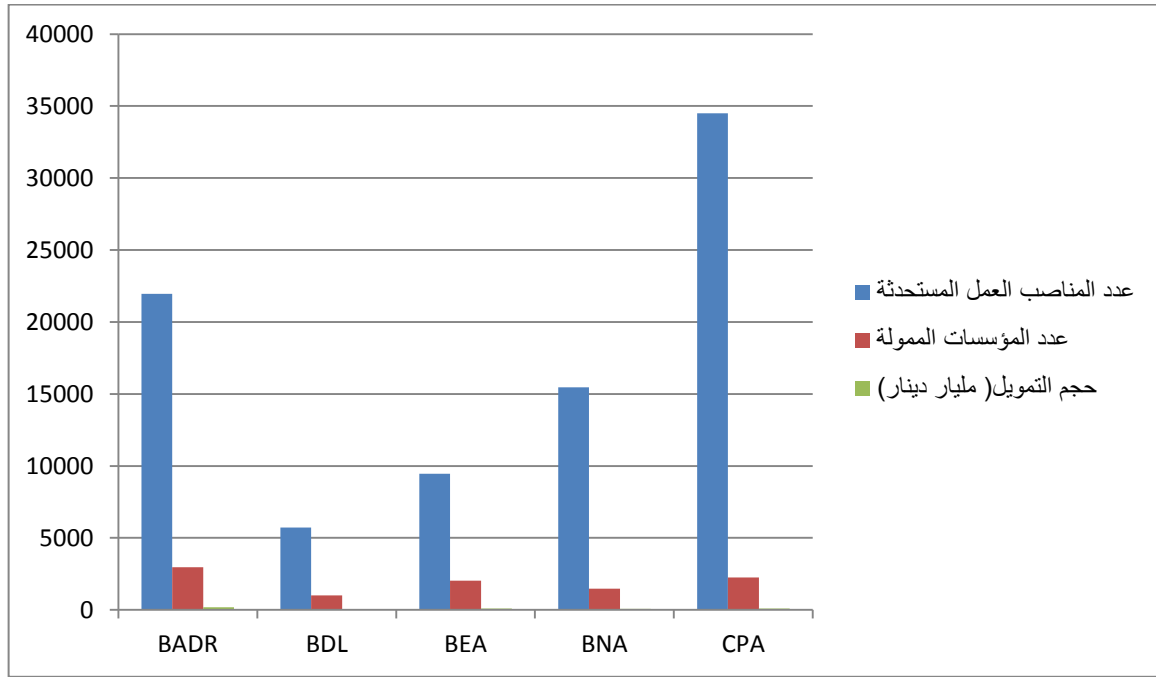
الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2011/ 2015.¹

الجدول رقم 04: يوضح حجم التمويل المقدم من البنوك العمومية نحو المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة 2011/ 2015

البنوك العمومية	حجم التمويل (مليار دينار)	عدد المؤسسات الممولة	عدد المناصب العمل المستحدثة
CPA	100	2248	34493
BNA	75	1470	15459
BEA	88	2018	9450
BDL	56	1007	5730
BADR	180	2967	21945
المجموع	499	9710	87077

¹ محمد زيدان، الهياكل الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 18.17.2006، ص 427.

الشكل رقم 01: يوضح حجم التمويل المقدم من البنوك العمومية نحو المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة 2011/ 2015¹



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 04

من خلال معطيات الجدول رقم 04 والشكل رقم 01 نلاحظ ان اكبر عدد للمؤسسات المصغرة كان تمويلها من نصيب بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 30.55% ، وأقل قرض ممنوح كان من بنك التنمية المحلية بنسبة 10.37 % .

تباين واضح في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية لفائدة المؤسسات بمختلف انواعها، حيث يمكن ارجاع حصة الاسد لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الى مساهمة هذا البنك في تمويل البرامج الحكومية المتعلقة بالدعم الفلاحي والمهن الحرة ، كما انه لديه عدد اكبر من الوكالات على مستوى القطر الوطني ،عكس مثلا البنك الخارجي الجزائري الذي يهتم بتمويل المؤسسات الاقتصادية الكبرى وتمويل القطاع التجاري .

اما فيما يخص عدد مناصب العمل المستحدثة فكانت من نصيب القرض الشعبي الجزائري بنسبة 39.61% ،يلها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 25.20%.

¹ محمد زيدان، الهياكل الداعمة حجم التمويل لتمويل المؤسسات الصغيرة ومشاكل تمويلها في الجزائر، ص 101، مرجع سابق

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

تأسست الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بهدف تقديم الدعم المالي لإنشاء المؤسسات المصغرة، حيث تعتبر هذه الوكالة هيئة حكومية تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل بالمتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، كما تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت الوكالة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر و لها 53 فرع على المستوى الوطني.

ويمكن تعريفها كما يلي : (www.ansej.org.dz)

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين تتراوح اعمارهم ما بين 19 الى 40 سنة لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة .

كما عرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في الآونة الأخيرة جملة من التدابير لتعزيز هذه الآلية التي تهدف الى تشجيع ودعم الشباب أصحاب الأفكار الاستثمارية الراغب في إنشاء مشروع استثماري تصل تكلفتها الى 10.000.000 دج، وذلك من خلال منح امتيازات تشجيعية وتسهيلات عديدة تتمثل في:

- مساعدات مجانية (استقبال، إعلام، مرافقة، تكوين).

- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز) والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال.

- الإعانات المالية (قروض بدون فائدة، تخفيض نسب الفوائد البنكية).

حيث وُضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل وتضطلع بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية.

2-1 مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تتولى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المهام التالية (المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996):

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.
- تعد بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- تقدم الاستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي و تعبئة القروض.
- تقوم بعلاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطط التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقولة أو مؤسسة إدارية يتمثل هدفها في ان تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين و التشغيل، و برامج التشغيل الأولي لدى المستخدمين العموميين أو الخواص و يمكن للوكالة من اجل القيام بمهمتها على أحسن وجه ان تقوم بما يأتي:
- تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة و لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.
- تكلف من يقوم بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هيكل مخصصة.
- تنظيم تدريبات لتعليم الشباب، و تجديد معارفهم و تكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع و معالجتها.

- تطبيق كل تدبير من شأنه ان يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحدى النشاطات لصالح الشباب، واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع التنظيم المعمول به.

2-2 أنواع التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة:

أ- **التمويل الخاص:** في هذه الحالة يكون رأس مال المؤسسة ملكا كلياً لصاحبها وتساهم الوكالة في انشاء المؤسسة من خلال تقديمها للإعانات الجبائية وشبه الجبائية.

ب – **التمويل الثنائي:** في هذه الحالة يكون رأس المال الأولي عبارة عن مساهمة مالية من قبل المؤسسين، والثاني قرض بدون فائدة من قبل الوكالة.

ويمكن توضيح الهيكل المالي للتمويل الثنائي كما يلي:

الجدول رقم 05: يوضح الهيكل المالي للتمويل الثنائي الخاص بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة ANSEJ	قيمة الاستثمار
%71	%29	حتى 5.000.000 دج
%72	%28	من 5.000.001 دج حتى 10.000.000 دج

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع ورقلة

ج – **التمويل الثلاثي:** التمويل الثلاثي يلتزم فيه كل من صاحب المشروع/ البنك/ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهذا النوع من التمويل يتشكل من:

- المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع.

- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

- قرض بنكي تخفض فوائده بنسبة 100 % ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

الفصل الاول الإطار النظري حول المفاهيم العامة للمؤسسة المصغرة

ويمكن توضيح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي كما يلي:

الجدول رقم 06: يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي الخاص بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة ANSEJ	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	%29	%1	%70
من 5.000.001 دج حتى 10.000.000 دج	%28	%2	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع ورقلة

د - الامتيازات الممنوحة للمؤسسات من طرف الوكالة:

تساعد الوكالة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة و تقدم لهم بعض الإعانات لتحقيق أهدافهم والتمثلة في:

د-1 الإعانات المالية :

القروض بدون فائدة: تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة قرض بدون فائدة، وهذا القرض يتعلق بصيغ التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي.

- ثلاثة قروض أخرى بدون فائدة تمنح للشباب أصحاب المشاريع وهي:

- قرض بدون فائدة لاقتناء ورشات متنقلة 5.00.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.

- قرض بدون فائدة للكراء.

- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل الى 1.000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للجامعيين (اطباء، محامون،...الخ).

- تخفيض نسبة الفائدة: تأخذ الوكالة على عاتقها جزء من الفوائد المتعلقة بالقرض البنكي الذي تمنحه للمؤسسة المصغرة ، وهذا التخفيض يتعلق بصيغة التمويل الثلاثي، حيث تصل نسبة التخفيض البنكي الى % 100 بالنسبة الى كل النشاطات (نسبة الفائدة 0 %).

د-2 الإعانات الجبائية وشبه الجبائية :

تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل الحد الأقصى للاستثمار فيها 4 مليون دينار جزائري من تسهيلات جبائية وشبه جبائية هامة خلال فترة تنفيذ وانجاز المشروع، ومنها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ورسوم نقل الملكية والإعفاء من حقوق عقود التسجيل ومن الرسم العقاري على البناءات والاستفادة من المعدل المخفض ب 5% المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات ووسائل الإنتاج المستوردة، كما تستفيد هذه الوسائل المصغرة خلال فترة التشغيل والإنتاج من الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني وتكون هذه الاستفادة كما يلي:

د-2-2 في مرحلة انجاز المشروع:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات والحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية .

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

د-2-3 مرحلة استغلال المشروع:

- لمدة (03 ثلاثة) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط أو (06 سنوات) للمناطق الخاصة.

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على النشاط المهني.

- تمديد فترة الإعفاء لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.

- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي :

- 70% خلال السنة الأولى من الضرائب.

- 50% خلال السنة الثانية من الضرائب.

- 25% خلال السنة الثالثة من الضرائب.

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنائات واطافات البنائات.

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

وكان للوكالة العديد من الآثار الإيجابية، حيث ساهمت في القضاء على البطالة ومساعدة الشباب على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، واسترجعت البنوك والمؤسسات المالية وظيفتها كوسيط بين الأعوان الاقتصادية ومع هذا تميزت ببعض النقائص أهمها غياب متابعة التامة في تنفيذ المشاريع.

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل، وهي وكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لا مركزية تضم 49 تنسيقية ولأئية منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة موزعة عبر كافة أرجاء الوطن وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر، حيث أن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة وذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية

الشخصية، بمعنى اخر موجه الى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة، ويعتمد هذا الجهاز على منح قروض (إذا كانت سلفة ثلاثية وهي في أغلب الأحيان تكون بالتعاون مع البنك، أما الحالة الخاصة وهو قرض بدون فائدة لشراء المادة الأولية فتكون من الوكالة لوحدها) وهذا في أجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة تصل الى غاية 1.000.000 دج، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل، وتكون مرفوقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

وتتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى بكونها تتوفر على خلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، حيث يحصل المواطنون على التوجيه والمرافقة، مما يجنبهم عناء التنقل الى عاصمة الولاية للاستعلام وايداع ومتابعة ملفاتهم.

ويرافق إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة كجهاز مكمل لعمل الوكالة، وأنشئ هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والذي يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغر (www.angem.dz).

3-1 مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة، وتتمثل مهامها الأساسية في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.

الفصل الاول الإطار النظري حول المفاهيم العامة للمؤسسة المصغرة

- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

2-3 أنواع التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة:

يتكون القرض المصغر من نمطين للتمويل هما:

1- قرض مصغر بدون فوائد موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 1.000.000 دج بعنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية ودفع مصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط.

وقد تصل مدة تسديده الى 8 سنوات مع تأجيل التسديد لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للقرض البنكي

2- سلفة بدون فوائد لأجل شراء المواد الأولية والتي لا تتجاوز كلفتها 100.000 دج، قد تصل هذه الكلفة الى هذه الكلفة الى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب وقد تصل مدة تسديد هذه السلفة الى 36 شهرا.

ويمكن توضيح أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجدول التالي:

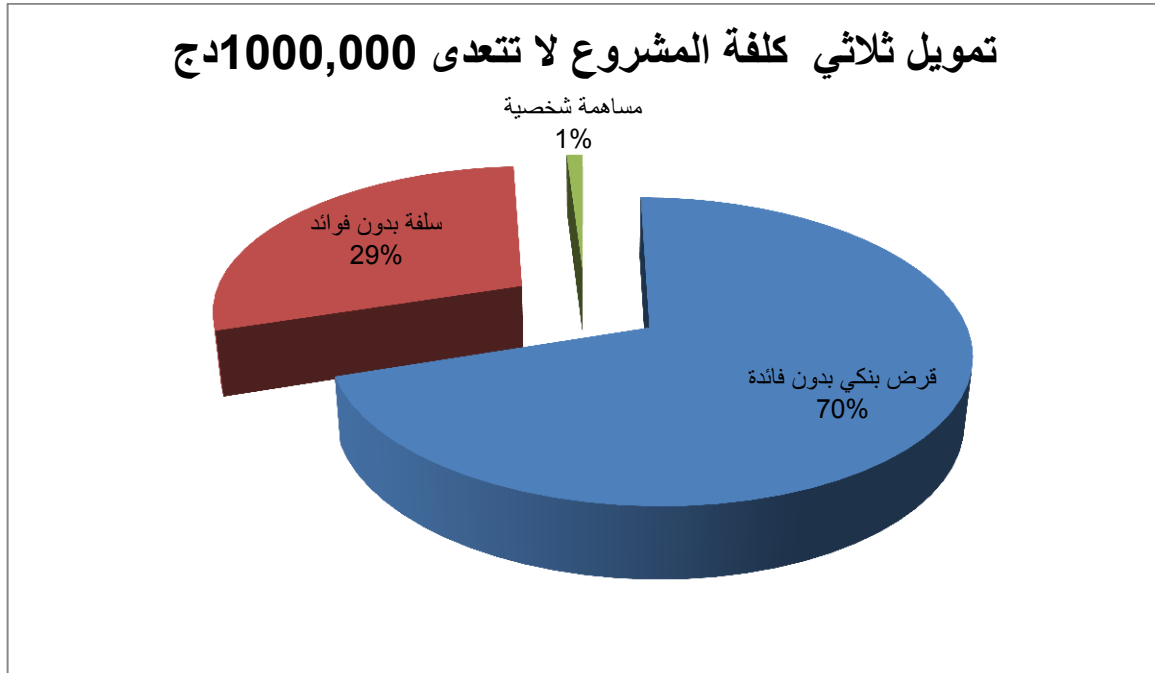
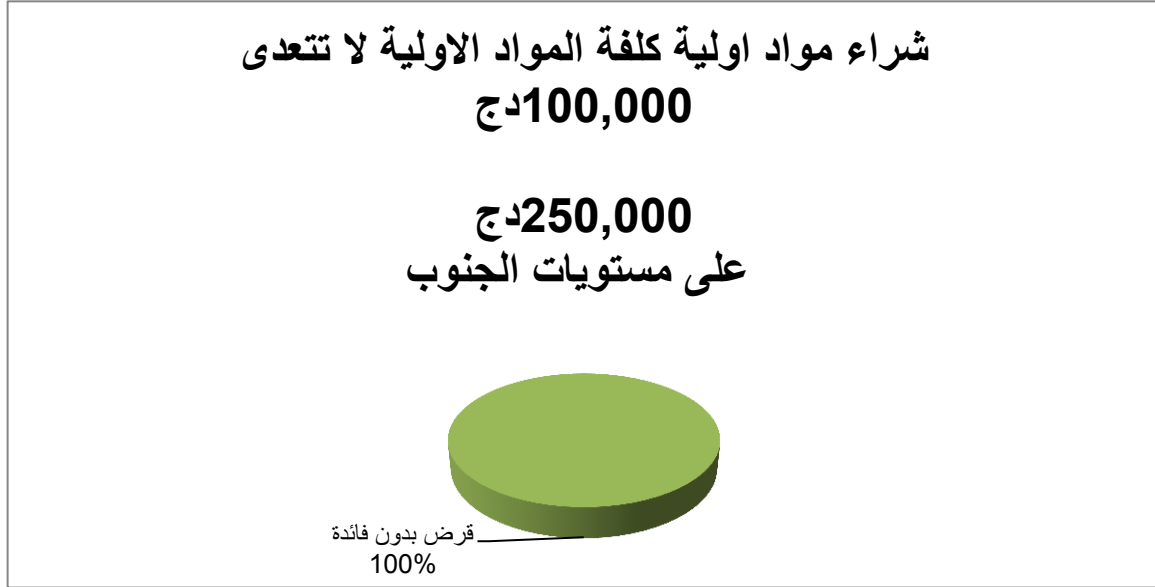
الجدول رقم 07: يوضح أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

نسبة الفائدة	سلفة الوكالة	القرض البنكي	المساهمة الشخصية	صنف المقاول	قيمة المشروع
-	%100	-	%0	كل الاصناف (شراء المواد الاولية)	لا يتجاوز 100.000 دج
-	%100	-	%0	كل الاصناف (شراء المواد الاولية) على مستوى ولايات الجنوب	لا يتجاوز 250.000 دج
-	%29	%70	%1	كل الاصناف	لا يتجاوز 1.000.000 دج

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ورقلة

تسمح كل صيغة بحكم خصوصياتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: يوضح أنماط التمويل على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

3-3 الامتيازات الممنوحة للمؤسسات من طرف الوكالة:

- تضمن الوكالة للمقاولين التكوين، الدعم، النصح، المساعدة التقنية والمرافقة أثناء تنفيذ نشاطاتهم.

- يمنح القرض البنكي بدون فوائد.

- يمكن منح سلفة بدون فوائد بنسبة 29 % من الكلفة الإجمالية للمشروع بعنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط والتي لا تتجاوز كلفتها 1.000.000 دج، وقد تصل هذه الكلفة الى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب كما ذكرنا سابقا .

الامتيازات الجبائية:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث 03 سنوات.

- تعفى من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة ثلاث 03 سنوات.

- تعفى من رسم نقل الملكية الاقترناء آت العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية.

- تعفى من جميع حقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون.

- يمكن أن يستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.

- التخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال ثلاث 03 سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كما يأتي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70 %.
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50 %.
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25 %.
- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.

4- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هو هيئة حكومية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في جويلية 1994 ، وأكملت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة، والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات، كما أكملت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين من خلال خلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكويننا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-156 المؤرخ في 20-06-2010 المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي 03-514 المؤرخ في ديسمبر 2003 اتخذت السلطات العمومية اجراءات جديدة لتلبية طموحات هذه الفئة من المجتمع والتي تهدف أساسا الى تطوير ثقافة المقالة. (www.Cnac.dz)

4- مهام الصندوق: www.cnac.dz

عَرَفَ الصندوق عدة محطات في مساره، حيث في كل مرة توكل له مهام جديدة من قبل السلطات العمومية، فبالإضافة الى مهمة التأمين على البطالة منذ إنشائه، أُسند اليه سنة 1998 مهمة دعم وإعادة إدماج البطالين ومساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات، كما أُسندت اليه مسؤولية المتابعة والتسيير والإشراف القانوني على جهاز التكفل بالبطالين ذوي المؤسسات و البالغ عمرهم بين 35 و 52 سنة.

بالإضافة الى ما سبق توكل للصندوق المهام التالية:

- إعداد استراتيجيات وتخصيص لأصحاب المشاريع فضاء يضمن لهم التوفيق المهني والاجتماعي تماشياً مع الأسس القانونية المسيرة لجهاز دعم إحداث توسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع.

- إرساء ميكانزمات داخلية وبناء شراكة وطيدة مع وزارات ومؤسسات تعمل على تجسيد صلاحياته الجديدة وتقديم خدمات لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والمصادقة على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء والاعتماد.

2-4 التركيبة التمويلية للصندوق:

يطبق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أسلوب التمويل الثلاثي، حيث يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، كما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم 08 : يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي قبل إجراءات 2011 الخاص بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

القرض البنكي	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة CNAC	قيمة الاستثمار
70%	50%	25%	اقل او يساوي 2.000.000 دج
70%	10%	20%	ما بين 2.000.001 دج حتى 5.000.000 دج

المصدر: منشورات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

الجدول رقم 09 : يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بعد إجراءات 2011 الخاص بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة CNAC	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
اقل 5.000.000 دج	%29	%1	%70
ما بين 5.000.001 دج حتى 1.000.000 دج	%29	%2	%70

المصدر: منشورات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

3-4 الاعانات والامتيازات المقدمة من طرف الصندوق :

توجد عدة امتيازات يقدمها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تتمثل في فيما يلي:

www.cnac.dz

- تخفيض نسبة فوائد القروض البنكية.
 - الإعفاء من حقوق التسجيل للعقود التأسيسية.
 - الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على النشاط المهني.
 - الاستفادة من قرض غير مكافئ بدون فوائد ممنوح من الصندوق.
- بالإضافة الى هذه الامتيازات يستفيد أصحاب المشاريع من عدة تشجيعات أخرى ذلك وفقا لتعديلات 2011 والمتمثلة في :
- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة شهرا واحدا بدلا من ستة أشهر.
 - رفع مستوى الاستثمار من 05 ملايين دج الى 10 ملايين دج
 - الالتحاق بالجهاز من 30 سنة بدلا من 35 سنة .

- توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد المسيرة على القروض البنكية كالتالي: 80 % بالنسبة للشمال، و 95% بالنسبة للجنوب والهضاب العليا، ليشمل بذلك نشاطات البناء الأشغال العمومية والمياه والصناعات التحويلية .

- تمديد فترة تسديد القرض البنكي بثلاث سنوات بالنسبة لإجمالي القرض والفوائد بأربع سنوات.

- منح قرض إضافي بدون فوائد بقيمة 500.000 دج للتكفل بكراء المحلات الموجهة لإنشاء النشاط الإنتاجي والخدمات.

- منح قرض إضافي بدون فوائد بقيمة 1.220.200 دج للتكفل بكراء محل يشغل عيادة طبية، مكتب هندسة معمارية أو مكتب محاماة... الخ.

ونظرا لمخاطر قروض الاستثمارات تم إنشاء صندوق الضمان وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 04 – 03 المؤرخ في 03 جانفي 2003، كما أنه يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومقره داخل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ويهدف هذا الصندوق أساسا الى ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للبطالين ذوي المشاريع والبالغين من العمر ما بين 30 و 35 سنة، وبهذا يكون الصندوق آلية أخرى تسعى لتقليل من المشاكل المتعلقة بالضمانات المشروطة من قبل البنوك والتي غالبا لا تتوفر عند أصحاب المشاريع.

المطلب الثاني: أجهزة التمويل غير مباشرة للمؤسسات المصغرة

إضافة إلى المصادر المباشرة للتمويل، استحدثت الجزائر عدة هيئات وآليات تمويلية غير مباشرة، مثل صناديق ضمان القروض، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

1- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

(Fonds de Garantie des Crédits FGAR)

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ، المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وانطلق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 .

يهدف الصندوق إلى تسهيل حصول على القروض المتوسطة من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر إلى الضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.¹

1-2 مهام الصندوق وطريقة عمله: يتولى الصندوق المهام المالية:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات التي تنجز استثماراتها في مجال إنشاء المؤسسات، تجديد أجهزة الإنتاج وتوسعة المؤسسات الموجودة
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرف الصندوق وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة تحصيل المستحقات المتنازع عليها ومتابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان القروض.
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الاستشارة التقنية لفائدتها والمستفيدة من ضمان القروض.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 373-02 ، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، ص 13، 14

- تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه.

أما فيما يخص كيفية التغطية وتكلفة منح الضمان:

يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض تتراوح نسبة الضمان بين 10 % و 80 % من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة ،المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار و المبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار 16 ،ويأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

أما عن تكلفة منح الضمان فيأخذ الصندوق:

- علاوة من مبلغ القروض كتكلفه دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه

- علاوة التزام من مبلغ القرض تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان .

2- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

(Caisse de garantie des crédits d'investissements pour la PME - CGCI-PME)

أنشئ صندوق ضمان قروض استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 19 أفريل 2004 إلا أن بداية النشاط الفعلي لم تكن إلا في السداسي الثاني لعام 2009 ، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم، يقدر رأسمالها بحوالي 30 مليار دينار جزائري، حيث يهدف الصندوق إلى تغطية كافة المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمارات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما يساعد على إنشاء هذه المؤسسات وتطويرها. كما أطلق الصندوق سنة

2011 مرحلة جديدة من تنويع العروض عقب قرار السلطات بتفويض إدارة الصندوق لتغطية ضمان التمويل الزراعي¹.

2-2 اهداف الصندوق وآلية عمله:

يهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تلك المتعلقة بتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، وكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار.

أما مستوى تغطية الدين غير المدفوع فهو محدد بـ:

- 80% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء.

- 60% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة، بهدف توسيع نشاطها تطويرها، او تغيير تجهيزاتها.

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 01-03 الموافق 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، بصفتها مؤسسة عمومية ذات طابع اداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، يتواجد مقرها في الجزائر ولها هيكل لا مركزية على المستوى المحلي ويمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج.

تتولى الوكالة تجسيد تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية في ميدان الاستثمار بالتعاون مع الادارات والهيئات المعنية واعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني².

¹ المرسوم الرئاسي رقم 04-134، 2004 ص 30
² مسغوني، 2012، ص129

2-3 مهام الوكالة ANDI :

تملك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجانا، حيث تتولى المهام التالية: www.andi.dz

- تستقبل وتتصح وتصطبب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية وغير المركزية الجهوية.

- تطلع المستثمرين من خلال خاصية موقعها على الانترنت وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج.

- تضيئي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصير.

- تحرص على التنفيذ المتفوق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب... الخ التشجيع على الاستثمار.

- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية. وهناك هيئات مكملة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أنشأتها لغرض تسهيل مهامها وتتمثل في:

- المجلس الوطني للاستثمار

- وكالة التنمية الاجتماعية

- بورصات المناولة والشراكة

4- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار MIPMEPI:

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشئت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات، لتتحول الى وزارة بموجب المرسوم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 2000، ثم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010

تم إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

تتولى هذه الوزارة القيام بعدة مهام نذكر منها:

- تأطير التظاهرات الاقتصادية لترقية نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيطها.
 - تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج النشاطات القطاعية التي تعدها الوزارة وتقييم أثارها وتقديم حصيلة نشاطها.
 - تقديم الحوافز والدعم اللازم لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تدعيم أعمال الحركة الجمعوية والهيئات ذات علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيطها.
 - المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - المساهمة في تنفيذ سياسات التكوين وترقية القدرات البشرية .
 - إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين.
 - المساهمة في إنشاء خريطة مكان وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديثها من خلال جمع المعلومات المتعلقة بقدراتها في التصدير وفرص الاستثمار.
 - تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ترقية استثمارات الشراكة الوطنية والأجنبية وخاصة في مجال المناولة.
- وبهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة منها :
- المشاتل.
 - مراكز التسهيل.

¹ بوقصبة وبوعبد الله، 05-06 ماي، ص 06

- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: علاقة المؤسسة المصغرة بالشغل

تعد المؤسسة المصغرة كيان اقتصادي لإنتاج السلع و الخدمات و تعتبر كأحسن شكل لتنشيط الاقتصاد، فهي تتميز بانخفاض رأسمالها و قلة العدد الذي تستخدمه من العمال، و صغر حجم مبيعاتها، و قلة الطاقة البشرية لتشغيلها كونها تعتمد على الخدمات المتوفرة محليا و على تسويق وتصريف منتجاتها في نفس المنطقة التي تنشأ بها او المناطق المجاورة لها، أي أنها ترتبط ارتباط وثيق بالبيئة، لذلك يستوجب اندماج الفرد سواء في المجتمع أو الأسرة أو الشغل، فهي تسمح بترقية روح المبادرة و المقاول و إنشاء مناصب شغل.

المطلب الاول : دور المؤسسة المصغرة في الحد من البطالة

تساهم المؤسسة المصغرة عموما في خفض معدلات البطالة وخلق مناصب عمل من خلال مختلف الخصائص التي تتمتع بها مثل:

- ✓ سهولة تأسيسها ونشأتها التي تستمد من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تعمل على تفعيل مدخرات الأشخاص في مجالات متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب وذوي الدخل الضعيف.
- ✓ جودة الإنتاج من خلال التخصص المحدد لمثل هذه المؤسسات التي تعتمد على المهارات الحرفية والمهنية، مما يجعل هذه المؤسسات تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات¹.
- ✓ توفير الخدمات للصناعات الكبرى لان المؤسسات المصغرة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة ومنتجات محدودة وأيدي عاملة، حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن، والمناولة².
- ✓ الاتصال السريع صعودا ونزولا والذي يتم بين إدارة المؤسسة وعمالها، إلى جانب نظام المعلومات الذي يتميز بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه

¹ منندى رؤساء المؤسسات، " من اجل انبعاث الاقتصاد الجزائري" ص 3

² منندى رؤساء المؤسسات، " من اجل انبعاث الاقتصاد الجزائري" ص 4

الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

✓ واقع البطالة بالجزائر حيث تميز سوق الشغل في الجزائر منذ منتصف الثمانينات إلى غاية نهاية التسعينات بتفاقم كبير في نسبة البطالة التي تجاوزت في بعض السنوات نسبة 30 %، بسبب الأزمة البترولية الحادة (1986 م) وما انجر عنها من تراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط الأمر الذي أدى إلى تقلص فرص العمل. خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة التي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.

حاليا، تشير الاحصاءات الرسمية (التي وفرتها الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) من جهة أخرى انتقال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 200.000 سنة 2001 إلى أكثر من 600.000 مؤسسة سنة 2011 ، أي ما يعادل معدل تأسيس 40.000 مؤسسة سنويا في غضون خمس سنوات، في حالة تنفيذ برنامج عمل عاجل كما يوصي المؤسسات 8% به يسمح البرنامج بتنمية إنشاء المؤسسات بصورة أكثر كثافة فرضية من أجل 60.000 مؤسسة في السنة؛ بنسبة وفاة تعادل 10 إلى 15 %، يمكن أن يصل الإنشاء الخالص إلى 50.000 مؤسسة سنويا؛ أي 250.000 مؤسسة خلال خمس سنوات، يمكن توقع، على أساس 8 مناصب عمل لكل مؤسسة وفتح مليوني منصب عمل.

المطلب الثاني: المؤسسة المصغرة وسوق العمل المحلي

سجلت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في عدد المؤسسات المصغرة، وهذا ما تبعه زيادة في عدد مناصب الشغل المنشأة كما سنوضحه في الجدول التالي:

الفصل الاول الإطار النظري حول المفاهيم العامة للمؤسسة المصغرة

الجدول رقم 10 : يوضح تطور مناصب الشغل المصرح بها من 2010 إلى 2016

مساهمة في التشغيل %	العمالة الاجمالية	المجموع	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة		السنوات
				ارباب العمل	الاجراء	
16.69	9 735	1 625 686	48 656	618 515	958515	2010
17.96	9 599	1 724 197	48 086	658 737	1017	2011
18.17	10 170	1 848 117	47 375	711 275	1089	2012
18.55	10 788	2 001 892	48 256	777 259	1176	2013
21.57	10 239	2 157 232	46 567	851 511	1259	2014
22.38	10 594	2 371 020	43 727	934 037	1393	2015
23.42	10 845	2 540 698	29 024	1 022 231	1489	2016

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ ارتفاع عدد العمال بنسبة 56.28% ما بين سنة 2010 و2016 فقد استطاعت المؤسسات ان تخلق مناصب شغل معتبرة غير ان العدد غير كافي نظرا لدرجة البطالة التي تعاني منها الجزائر، حيث كانت الزيادة في المؤسسات الخاصة التي كان لها الفضل في هذا التطور.

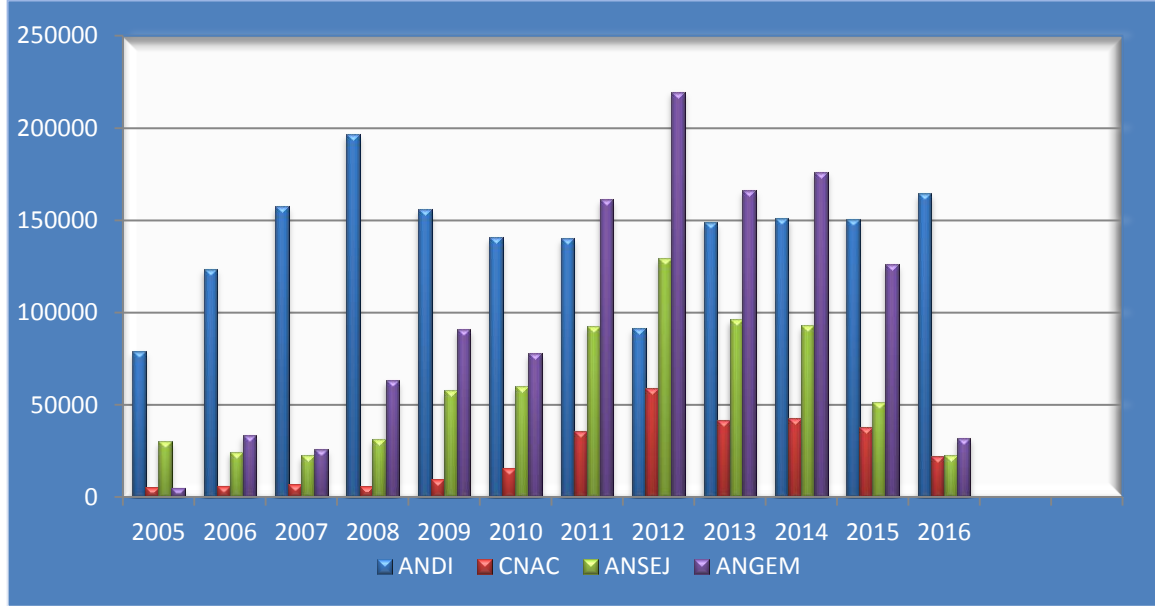
الجدول رقم 11 : يوضح مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزه الدعم خلال الفترة 2005-2016

مساهمة اجهزة الدعم %	اجمالي الوظائف	المجموع	ANGEM	ANSEJ	CNAC	ANDI	السنوات
7,11	571539	119480	4994	30376	5159	78951	2005
8,56	759031	187492	33331	24500	6078	123583	2006
11,31	971807	212776	25847	22685	6949	157295	2007
13,88	1269116	297309	63148	31626	5781	196754	2008
16,72	1583611	314495	91101	57915	9574	155905	2009
19,29	1878252	294641	77934	60133	15804	140770	2010
24,05	2308414	430162	161417	92682	35953	140110	2011
27,61	2807798	499384	219641	129203	59125	91415	2012
30,23	3260813	453015	166053	96233	41786	148943	2013
36,37	3723934	463121	176315	93140	42707	150959	2014
38,61	4090218	366284	126152	51570	37921	150641	2015
39,94	4331293	241075	32045	22766	21850	164414	2016

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على:

www.andi.dz, Andi news, Bulletin trimestriel, N° 01-30
www.mdipi.gov.dz, Bulletin d'information statistique de la PME N° 04-30
www.ons.dz www.angem.dz www.ansej.org.dz.

الشكل رقم 03: يوضح مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة 2005-2016



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 02

من خلال الجدول رقم 11 والشكل رقم 03 نلاحظ ان هناك زيادات متتالية في عدد مناصب المستحدثة من قبل اجهزة الدعم، خاصة سنة 2011 التي شهدت مجموعة من الاصلاحات التي تدعو لتحقيق المزيد من الشفافية والسرعة في دراسة الملفات و صدور بعض التعليمات الوزارية التي تدعو الى تخفيض الفوائد على بعض الانشطة والغائها كلياً، فتجاوزت مناصب الشغل المستحدثة 450 الف منصب شغل منذ 2011.

لكن سنة 2015 تراجعت عدد مناصب المستحدثة بسبب سياسة التقشف المنتهجة من قبل الحكومة في ظل انخفاض اسعار البترول وكذلك تجميد بعض الانشطة بسبب تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما يعود التراجع ايضا الى القرارات الجديدة التي اتخذت فيما يخص شروط التأهيل حيث فرضت الشهادة الجامعية او شهادة التكوين المهني للحصول على الدعم.

اما فيما يخص نسبة مساهمة اجهزة الدعم في اجمالي العمالة المشتغلة فقد استطعت توفير 4.5 مليون منصب شغل مند سنة 2000، وتعتبر ANDI الاكثر استحداثا لمناصب الشغل لأنها تمول الاستثمارات الوطنية والاجنبية وبنسبة تفوق %50-60% تليها ANGEM بنسبة تقارب %25 ANSEJ بنسبة لا تتجاوز %20 CNAC بنسبة %10 باعتبارها تمول فئة عمرية معينة.

المطلب الثالث: الآليات المقترحة في إطار سياسة التشغيل لاستحداث فرص الشغل

يمكن تلخيص أهم السياسات والبرامج التي اتبعتها الدول في مواجهتها للبطالة من خلال:

1- سياسة تنشيط الطلب: الهدف منها زيادة فرص العمل من خلال تحسين مناخ الاستثمار والتحفيز على إنشاء المؤسسات، حيث تقدم المساعدات الفنية، كالتدريب، والأجهزة والآلات والاهتمام بالتسويق، نلاحظ أن في الدول المتقدمة أن المؤسسات الصغيرة تساهم ب 75 بالمائة من حجم التشغيل¹.

2- سياسة تحسين كفاءة جانب العرض:

عندما تتوافق خصوصيات القوى العاملة مع احتياجات السوق نستعمل هذه السياسة عن طريق:

- سياسة التعليم: الهدف من التعليم تحسين المهارات وقدرات قوة العامل، كما تعد عاملا أساسيا لتقليص البطالة الهيكلية.

- سياسة التدريب: تتم هذه العملية في الأماكن الحكومية والخاصة وتعتبر عملية أساسية لتأهيل قوة العامل وتحسين كفاءة العرض حيث يتوقف نجاحها على الوصف الدقيق للمتطلين وخصائصهم بالإضافة للتتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل.

¹ أير داغر، الياس بيضون، الموسوعة العلمية من اجل التنمية المستدامة، المجلد 04 ، ناشرون اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2007 ، ص 138-139.

المطلب الرابع: العوائق التي تحد من مساهمة المؤسسة المصغرة في التشغيل

تعرف المؤسسات المصغرة اليوم عراقيل و صعوبات اقل من سابقتها (من بداية إنشائها إلى 2010) و ذلك راجع الى التسهيلات التي ظهرت ضمن إجراء 2012 و التي تتمثل فيما يلي¹:

- إعانة تقدر بـ50000 دج لمدة سنتين لغرض كراء محلات لكل النشاطات.
- منح سيارات متنقلة لأصحاب الحرف منها :ميكانيكي متنقل، كهربائي متنقل، مركب زجاج متنقل.....

أما بعض الصعوبات التي مازالت تواجهها هذه المؤسسات ندرجها كالتالي:

1 - العراقيل البنكية: والتي تتمثل في ما يلي:

- ✓ إن رهن الأملاك العقارية الذي تفرضه البنوك على الشباب المستثمرين لضمان القروض الممنوحة لهم دفع بمعظم هؤلاء الشباب إلى التخلي عن مشاريعهم الاستثمارية، حيث يعتبر هذا الرهن فوق طاقتهم 2014.
- ✓ إن المال المتداول يجب أن يوضع في هيكل الاستثمار وهذا في بداية المشروع، لكن الصعوبة تتمثل في أن معظم البنوك لا يضعون هذا المال في حوزة المؤسسات المصغرة في بداية الإنشاء.
- ✓ لا تمنح البنوك قروض إضافية في شكل قروض الاستغلال قصيرة الأجل للمؤسسات المصغرة بالرغم من الحاجة الماسة والمستمرة لهذه المؤسسات إلى هذا النوع من القروض خاصة خلال دورة الاستغلال.

¹ Revue du Lareiid n°01 septembre 2014

2- **العراقيل القانونية:** إن المساعدات والإعانات المقدمة للشباب المستثمرين من طرف اجهزة الدعم المختلفة هي عموما خاصة بالمشاريع الجديدة، حيث أن المستثمر الذي يريد توسيع القدرات الإنتاجية يجد نفسه خارج هذه المساعدات والإعانات، وقد اصطدمت معظم المؤسسات المصغرة المنشأة بعد أن واجهت فترة صعبة للدخول إلى السوق وبعد أن حققت نموا وضمنت إنعاشها أمام قوانين تعرقل قدراتها على التوسع والتطور والاتجاه نحو المؤسسات المتوسطة.

خلاصة الفصل

بعد استعراض ماهية واهمية المشروعات المصغرة سواء على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وكذا مصادر تمويلها المباشرة وغير مباشرة وتأثيرها فيما يخص خلق مناصب عمل جديدة، يمكن القول ان المؤسسات المصغرة في الجزائر اصبحت تشكل الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة بصفة خاصة وفي جميع بلدان العالم بصفة عامة وهذا من خلال اسهاماتها وقدرتها على استقطاب واستيعاب العمالة واستثماراتها في جميع المجالات، ففي البلدان المتقدمة وصلت القيمة المضافة الى 51 % ، ووفرت 41 % من مناصب الشغل، وهذا دليل على أنها تتمتع بفعالية اقتصادية كبيرة فهي تعتبر وسيلة من أهم الوسائل التي يمكن ان تلغي الفجوة بين الطبقات والقضاء على الفقر وتنشيط الاقتصاد رغم المعوقات والعراقيل التي تواجهها احيانا بفعل القوانين السارية سواء ظرفية أو قارة .

الفصل الثاني



تمهيد

بعد الدراسة النظرية بين المؤسسات المصغرة الممولة ومناصب العمل المستحدثة التي شملها الفصل الأول، نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج رياضية تسهل بعملية القياس الكمي، الذي أصبحت له أهمية بالغة في الوقت الحاضر ، باعتباره أداة أساسية تقدر معالم النظرية الاقتصادية بإعطائها تقديرات تجعلها أكثر منطقية وقبولاً ، وذلك بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي التي سنستعملها في تحليلنا للنتائج ، ومن أجل هذا سنتعرف أولاً على النماذج التي تقوم على أساسها هذه الدراسة وهي نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والتي نختصرها بكلمة **بانل** وبعد ذلك نتعرف على المتغيرات ومصادرها وطرق التقدير المناسبة لهذا النوع من النماذج ، أما الجزء الأخير فيتناول تحديد وتقدير النموذج الملائم لتحليل نتائج التقدير تحليلًا اقتصاديًا ، وهذا بعد التعرف على خطوات انجاز هذه الدراسة بدءًا بمجتمع الدراسة وعينته، متغيرات الدراسة، طرق التقدير و أخيرا النتائج المتوصل إليها، لهذا قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في تحليل العلاقة بين المؤسسات الممولة ومناصب العمل المستحدثة.

المطلب الأول: عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج.

المطلب الأول: تقديم النتائج المتوصل إليها.

المطلب الثاني: تقدير النماذج وتحليل النتائج.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في تحليل العلاقة بين المؤسسات الممولة ومناصب العمل المستحدثة

حتى نتمكن من الاجابة على إشكالية الدراسة وما تتطلبه من معلومات ،سنتطرق في هذا المبحث الى الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة ، ثم نبين مصادر بياناتها ، وبذلك يتسنى لنا اثبات او نفي الفرضيات ، ومن تم استنتاج النتائج .

المطلب الأول: عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات التطبيقية على العينة المأخوذة منه ، وهذا من خلال عملية جمع البيانات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة.

أولا : مجتمع الدراسة

يتكون المجتمع المدروس من ثلاثة اجهزة مسؤولة عن التمويل المباشر للمؤسسات المصغرة تتمثل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة في ثلاث قطاعات حساسة تتمثل في(الفلاحة، الصناعة ،اشغال البناء) نرمز لها i وما ينجم عن هذا التمويل من خلق فرص عمل على مستوى ولاية ورقلة ، حيث تم اختيار هذه الاجهزة طبقا لمعيار توفر المعلومات نسبيا من جهة ومن جهة اخرى لسبب أحادية مصدرها خلال فترة الدراسة 2010-2019 ، حيث في نفس الوقت يغطي كل مقطع فترة زمنية سنة نرمز لها t .

ثانيا : متغيرات الدراسة

يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج على النحو التالي:

المتغير التابع : عدد الاجمالي لمناصب العمل المستحدثة

لتعبير عن هذا المتغير قمنا برمز له : $EMPT_{i,t}$

اما المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الدراسة فهي عدد المؤسسات المصغرة الممولة حيث نعتبر عدد المؤسسات المصغرة الممولة موزعة فقط بين ثلاثة قطاعات (الفلاحة، الصناعة، اشغال البناء) وقمنا برمز لها:

عدد المشاريع الكلية الممولة من طرف الأجهزة الثلاث $GLPROJET_{i,t} = (ANGEM + CNAC + ANSEJ)$

عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ $GLPROJET_{i,t} = ANSEJ$

عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC $GLPROJET_{i,t} = CNAC$

عدد المشاريع الممولة من طرف ANGEM $GLPROJET_{i,t} = ANGEM$

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

لمعالجة الجانب التحليلي لموضوع الدراسة نتبع الخطوات الموالية :

أولا: الإطار القياسي المتبع في التحليل

يشتمل إطار الدراسة على تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية , والتي نختصرها بكلمة " بانل " في دراستنا, والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها وكذا طرق الاختيار فيما بينها.

1 - نماذج بانل:

وهذا موجز نتعرف من خلاله على بيانات بانل:

❖ تقديم نماذج بانل¹:

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو

¹ زكريا الجمال ، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية" العراقية للعلوم الإحصائية ، العدد 21 ، ص.272

الأدوات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة.

يقصد ببيانات بانل المشاهدات المقطعية، مثل (الدول، الولايات، الشركات، الأسر ...) المرصودة عبر زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد.

استطاعت نماذج بانل في الآونة الأخيرة أن تكسب اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء، الكامن في بيانات عينة الدراسة.

بشكل عام يمكن كتابة نموذج بانل بالصيغة التالية :

حيث :

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(1)$$

i _____ قيم مقاطع الأماكن.

t _____ الزمن.

Y_{it} قيمة متغير الاستجابة للملاحظة i عند الفترة t

$B_0(i)$ تمثل نقطة التقاطع في الملاحظة i

حيث : $B_0(i) = B_0 + B_t$

B_j _____ تمثل قيمة ميل الانحدار

$X_j(i_t)$ _____ قيمة متغير التفسير j للملاحظة i في الفترة t

❖ مميزات نماذج بانل:

- يتفوق تحليل بانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها او البيانات المقطعية بمفردها ،
بالعديد من المزايا كما تختصر في:
- تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات.
- تعتبر معطيات البانل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية.
- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية ، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
- زيادة الدقة في التنبؤ من خلال زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية بعدد الفترات الزمنية.
- التقليل من حدة مشاكل الارتباط بين المتغيرات بخلاف السلاسل الزمنية العادية.
- توفر معطيات البانل إمكانية أفضل لدارسة ديناميكية التعديل التي قد تحققها البيانات المقطعية، كما انها أيضا تعتبر مناسبة لدارسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة الفقر، ومن جهة أخرى يمكن من خلال معطيات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية أخرى¹.

2- النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية :

تتكون نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من ثلاث أشكال رئيسية هي:

¹ نادية مسعودي ، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو MENA ، خلال فترة 1970-2009 ، شهادة الماجستير، 2011-2012 ، ص 104. الاقتصادى لدول

1-2 نموذج الانحدار التجميعي PRM :

يعتبر ابسط نماذج البيانات المقطعية حيث تكون فيه جميع المعاملات B_c و B_j ثابتة لجميع الفترات الزمنية (إذ يهمل اثر الزمن)¹.

و يمكن صياغة نموذج الانحدار التجميعي بصياغة التالية:

$$y_{it} = B_0 + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(2)$$

حيث ان : $E(\varepsilon_{it})=0$ $Var(\varepsilon_{it})=\sigma_t^2$

وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معاملات النموذج في المعادلة (1)

2-2 - نموذج التأثيرات الثابتة² :

الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حد أ من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة الى اخرى مع بقاء معاملات الميل B_j ثابتة لكل مجموعات بيانات مقطعية ، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(3)$$

حيث ان : $E(\varepsilon_{it})=0$ $Var(\varepsilon_{it})=\sigma_t^2$

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات متقطعة لا تتغير خلال الزمن يكون التغيير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معاملات النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع B_0 بتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم

¹ قدي عبد المجيد ، بلقصور روقية ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، العدد الثامن ، السنة 2017 ، ص 24
² مجدى الشرجي ، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية ، 2013 ص 1

متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج .

كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية وبعد إضافة المتغيرات الوهمية في المعادلة (3) يصبح النموذج بالشكل الآتي :

$$y_{it} = a_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(4)$$

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0 ليصبح النموذج كما يلي:

$$y_{it} = \sum_{d=1}^N a_d D_d + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(05)$$

2-3 - نموذج التأثيرات العشوائية :

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر و تباين مساوي σ_ε^2 ولكي تكون معاملات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية و ليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة ، يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه .

في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $B_{0(i)}$ كمتغير عشوائي

له معدل مقداره μ أي:

$$B_{0(i)} = \mu + V_i \quad ,i=1,2,\dots,N \quad \dots\dots(06)$$

و بتعويض المعادلة (6) في المعادلة (3) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية و بالشكل الآتي:

$$y_{it} = \mu + V_i + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(7)$$

حيث أن V_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i ، يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما V_i و ε_{it} ، يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها ان $E(\varepsilon_{it})=0$ و $\text{var}(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2$ ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$W_{it} = V_i + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: $E(W_{it})=0$

$$\text{Var}(W_{it}) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفاءة و لها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{it} و W_{is} لا يساوي الصفر أي: $\text{cov}(W_{it}, W_{is}) = \sigma_v^2 \neq 0, t \neq s$.
وعليه لتقدير معلمات هذا النموذج بشكل صحيح تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة *GLS*.

اختيار النموذج المناسب بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

للاختيار بين النموذجان نعتمد على اختبار فيشر المقيد المعرف بالعلاقة التالية:

حيث يشير LSDV إلى نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الصورية، بينما يشير Pooled إلى نموذج الانحدار المدمج الذي يشتمل على حد ثابت واحد لكافة القطاعات (كافة وحدات القطاع المستعرض)¹.

إذا كانت قيم F المحسوبة تزيد عن قيمة F الحرجة عند المستوى المعنوي المختار، نرفض الفرض العدمي .

¹ غزال عبد العزيز عامر، الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، القاهرة، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع شارع المرور- الدراسة ص 66

3- تقدير نماذج بانل :

1- طريقة المربعات الصغرى الصورية¹

عادة ما نربط نموذج بانل ذو الأثر الثابت بهذه الطريقة وهذا نظرا لإدخال المتغيرة الصورية في الثابت، حيث اذا قمنا بوضع المعلمة التي نريد تقديرها، و نضع Y_i و X_i لمشاهدات T المتعلقة بالفرد I يصبح النموذج كما يلي :

و بتجميع الأفراد نتحصل على :

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ \vdots \\ X_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} i & 0 & \dots & 0 \\ 0 & i & \dots & 0 \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & 0 & \dots & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \alpha_1 \\ \alpha_2 \\ \vdots \\ \alpha_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

إذا وضعنا d_i المتغيرة الصورية المتعلقة بالفرد i نحصل على :

$$Y = [X \ d_1 \ d_2 \ \dots \ d_n] \begin{bmatrix} \beta \\ \alpha \end{bmatrix} + \varepsilon$$

و يتمثيل المتغيرات الصورية عن طريق المصفوفة $D = nT \cdot n$ و بتجميع الاسطر نتحصل على :

$$Y = X\beta + D\alpha + \varepsilon$$

و منه فأن تقدير معالم B لهذا النموذج يتم بطريقة المربعات الصغرى كما يلي :

$$M_D = I - D(D'D)^{-1}D' \quad \text{مع}$$

$$b = [X'M_D X]^{-1} [X'M_D Y]$$

و التي تمثل المصفوفة القطرية التالية :

$$M_D = \begin{bmatrix} M^0 & 0 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & M^0 & 0 & \dots & 0 \\ & & \dots & & \\ 0 & 0 & 0 & & M^0 \end{bmatrix}$$

¹ بنين بغداد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية لمجموعة الدول النامية شهادة دكتوراه، جامعة حسنية بن بوعلی بالشلف، 2015-2016، ص 266

حيث كل مصفوفة من هذه المصفوفة القطرية تكتب كمايلي : $M^0 = I_T - \frac{1}{T} \mathbf{1}\mathbf{1}'$

نستنتج من العلاقة السابقة أن تطبيق طريقة المربعات الصغرى على المتغير التابع $M_D Y$ والمتغير المستقل $M_D X$ ، يكافئ تطبيق انحدار كل من $[y_{it} - \bar{y}_t]$ على $[x_{it} - \bar{x}_t]$ تمثل \bar{X}_i و \bar{Y}_i متوسط المشاهدات لشعاع العمودي ذات K سطر المتعلقة بالفرد i .

2- طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS : 1

ليكن النموذج التالي :

$$y_{it} = x'_{it}\beta + (\alpha + u_i) + \varepsilon_{it}$$

مع افتراض: $E(u_i) = 0$ ، $E(\varepsilon_{it}) = 0$ ، $E(u_i^2) = \sigma_u^2$ ، $E(\varepsilon_{it}^2) = \sigma_\varepsilon^2$ ، $E(u_i \varepsilon_{it}) = 0$ ، $E(u_i u_j) = 0, i \neq j$ ، $E(\varepsilon_{it} \varepsilon_{js}) = 0, t \neq s, i \neq j$ ، $E(\varepsilon_{it} u_j) = 0, \forall i, t, j$

حيث u_i يمثل العامل العشوائي المتعلق بالمشاهدة I و هو ثابت في الزمن .

و من اجل المشاهدات T نضع : و الذي $\eta_{it} = \varepsilon_{it} + u_i$ ركب .

بحيث :

$$E[\eta_{it}\eta_{is}] = \sigma_u^2; t \neq s \quad \text{و نضع لكل المشاهدات} \quad \Sigma = E[\eta_i \eta_i'] = \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2 \quad \text{إذ} :$$

$$\Sigma = \begin{bmatrix} \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \dots & \sigma_u^2 \\ \sigma_u^2 & \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \dots & \sigma_u^2 \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \dots & \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2 \end{bmatrix} \quad t \wedge s, i \neq s = \sigma_u^2 I_T + \sigma_\varepsilon^2 \mathbf{1}\mathbf{1}'$$

و عليه فأن مصفوفة التباينات لكل الأفراد المجتمع المدروس nT هي :

$$\Omega = \begin{bmatrix} \Sigma & 0 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & \Sigma & 0 & \dots & 0 \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & 0 & 0 & \dots & \Sigma \end{bmatrix} = I_n \otimes \Sigma$$

إذا تقدير معالم النموذج عن طريق طريقة المربعات الصغرى تعطى بالعلاقة الآتية :

$$\hat{\beta} = (X\Omega^{-1}X)'^{-1} X\Omega^{-1}y = \left(\sum_{i=1}^n X_i' \Omega^{-1} X_i\right)^{-1} \left(\sum_{i=1}^n X_i' \Omega^{-1} y_i\right)$$

و من اجل إيجاد هذه المعالم عن طريق المربعات الصغرى العادية يجب تحويل المعطيات كما جرت العادة في

النموذج العادي، ولهذا يجب معرفة $\Omega^{-\frac{1}{2}} = [I_n \otimes \Sigma]^{-\frac{1}{2}}$ يتطلب إيجاد

$$\Sigma^{-\frac{1}{2}} \text{ والتي تقدر بـ: } \Sigma^{-\frac{1}{2}} = \frac{1}{\sigma_\varepsilon} \left[I - \frac{\theta}{T} i_T i_T' \right] \text{ ، حيث : } \theta = 1 - \frac{\sigma_\varepsilon}{\sqrt{\sigma_\varepsilon^2 + T\sigma_u^2}}$$

وعليه فإن التحويل اللازم لكلا من y_i و X_i هو كالاتي:

$$\Sigma^{-\frac{1}{2}} X_i = \frac{1}{\sigma_\varepsilon} \begin{bmatrix} X_{i1} - \theta \bar{X}_i \\ X_{i2} - \theta \bar{X}_i \\ \vdots \\ X_{iT} - \theta \bar{X}_i \end{bmatrix} \text{ و } \Sigma^{-\frac{1}{2}} y_i = \frac{1}{\sigma_\varepsilon} \begin{bmatrix} y_{i1} - \theta y_i \\ y_{i2} - \theta y_i \\ \vdots \\ y_{iT} - \theta y_i \end{bmatrix}$$

إلا إن مصفوفة التباينات Σ غير معلومة ، و عند القيام بحساب هذه المصفوفة يمكن تطبيق

ما يسمى بطريقة المربعات الصغرى المقدرة Generalized Linear Regression "FGLS" Feasible.

4- اختبارات تحليل الدراسة :

1- اختبارات تحديد النموذج الملائم

* اختبار **Housman 1978**¹ :

اختبار هوسمان (Housman test) يستخدم من اجل الاختبار بين نموذج الآثار الثابتة وبين نموذج الآثار العشوائية .

فبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر

الدول إلا أنه لايمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Housman وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية، وعلى هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل التالي:

: هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم. H_0

: وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم. H_1

¹ عابد العبدلي ، "محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام تحليل البانل " ، مجلة دراسات اقتصادية و اسلامية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الاسلامي للتنمية، جدة ، مجلد 16 ، العدد 1 ، ص25.

بحيث تتبع H تحت فرضية العدم توزيع كاي تربيع (x^2) مع درجة حرية K أي عدد المتغيرات المستقلة ، فإذا تبين بأن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار H أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض فرضية العدم المؤيدة لأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية و قبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل .

2-1 اختبارات جذر الوحدة و علاقات التكامل المتزامن لبيانات بانل :

وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (*time series unit root tests*) نظراً لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي و الزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.¹

2-1-1-1 اختبار Levin ,Lin, Chu (LLC) :

طور هذا الاختبار سنة 2002 وينبثق من اختبار DF حيث يعتمد على فرضيتين:

H_0 : بيانات بانل لها جذر وحدة.

H_1 : بيانات بانل لا تحتوي على جذر وحدة .

2-1-1-2 اختبار IPS :

طور هذا الاختبار سنة 2003 ، و ينطلق من نفس فرضيات LLC حيث أبقى على فرضية العدم كما هي بالمقابل تم تجزئة الفرضية البديلة إلى حالتين تسمح باختلاف جذر الانحدار الذاتي .

2-1-3 اختبار Breitung :

ظهر هذا الاختبار سنة 2000 و هو يتشابه مع اختبار LLC في مرحلته الأولى إلا انه لا يحتوي على حد ثابت، حيث يستخدم التغير في الزمن الحالي مع التغير في الزمن للفترة السابقة من اجل الحصول على البواقي .

2-2 اختبارات التكامل المشترك :

اختبار KAO:

قدم KAO سنة 1999 اختبار عدم التكامل المتزامن انطلاقاً من اختبارات ديكي فولر المطور ADF معتبراً إياها لا تأخذ بالحسبان عدم التجانس الفردي في ظل الفرضية البديلة واستنتج أيضاً إن إحصائته تخضع للتوزيع الطبيعي المختصر للمركز.²

¹imitrios A. and Stephen G. Hall, *Applied Econometrics: A modern approach, revised*, Palgrave Macmillan, 2007, p 366.

² عز الدين تمار ، دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية للفترة ما بين (1990-2013) ، شهادة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2014-2015. ص 30.

3 - طريقتي وسط المجموعة (MG) ووسط المجموعة المدمجة (PMG) في تقدير النموذج

على اعتبار أن طريقة وسط المجموعة (MG) تعطي تقديرات متسقة لوسط معالم نموذج البانل، كما أنها تسمح لمعلم النموذج، وهي القاطع، ومعلمات المدى القصير و المدى الطويل، و حدود تصحيح الخطأ، وتباينات حد الخطأ، بأن تتفاوت حسب كل لدول. وطريقة وسط المجموعة المدمج هي الطريقة التي تجمع بين طريقة (PMG) هي الطريقة التي تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) المجموعة التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، و طريقة التقدير المدمج التقليدي (pooled) (estimation) وتتخلص طريقة وسط المدمج (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول¹

بعد اكتشاف العلاقات المتكاملة عن طريق كل من اختبارات جذر الوحدة و اختبارات التكامل المشترك، نقوم بتوظيف مقارنة قياسية تم تطويرها حديثا: وسط المجموعة المدمجة (PMG) غير أنه يعاب على (MG) أنها لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن بعض معالم النموذج قد تكون متساوية (متجانسة) عبر الدول، لذلك اقترح كل من (Pesaran et al) ² 1999 طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، و حدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ³. وبذلك فإن (PMG) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق (*inconsistency*)، الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدرة (PMG) متسقة و أعلى كفاءة (كفاءة ذات تباين أقل) من مقدرة (MG)، التي لا تفرض قيودا على معلمات المدى الطويل⁴. ففي ظل فرضية التجانس في المدى الطويل، وعلى الرغم من ان كلا من (MG) و (PMG) هي مقدرات متسقة، فإن (PMG) فقط هو مقدر كفو⁵.

1 عايد بن عايد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 16، عدد 1، 2020، ص 22.

² Pesaran. M.H. Shin. Y.. Smith. R.I. Pooled Mean Group Estimation of Dvnmatic Heterogeneous Panels. Joumalof the
³ عايد بن عايد العبدلي، مرجع السابق، ص 22.

⁴ Dimitrios A. and Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A modern approach, revised, Palgrave Macmillan, 2007, p 360-361.

⁵ Ekrem Erdem, Gulbahar Ucler and Umit Bulut, impact of domestic credits on the current account balane: a panel ARDL analysis for 15 OECD countries, actual problems of economics, №1(151), 2014, p 413 .

المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج

بعد التعرف على متغيرات الدراسة وطرقها في المبحث السابق سنحاول في هذا المبحث معرفة اثر تمويل المؤسسات المصغرة في خلق مناصب العمل.

المطلب الأول: تقديم النتائج المتوصل إليها

في هذه الدراسة سوف نستخدم النموذجين على الشكل التالي:

$$EMPT_{i,t} = \alpha + \beta_1 + GLPROJETANSEJ_{i,t} + GLPROJETCNAC_{i,t} + GLPROJETANGEM_{i,t} + \mu_{i,t}$$

$$EMPT_{i,t} = \alpha + \beta_1 + GLPROJET_{i,t} + \mu_{i,t}$$

للتحقيق غرض الدراسة استخدمنا قاعدة البيانات مدمجة بعدد $n=3$ من المقاطع i والمتمثلة في ثلاث قطاعات وفي نفس الوقت يغطي كل مقطع فترة زمنية سنة $t=10$ ، وبذلك يكون عدد المشاهدات 30 مشاهدة.

الفرع الاول : تقديم إحصائي وصفي لمتغيرات الدراسة

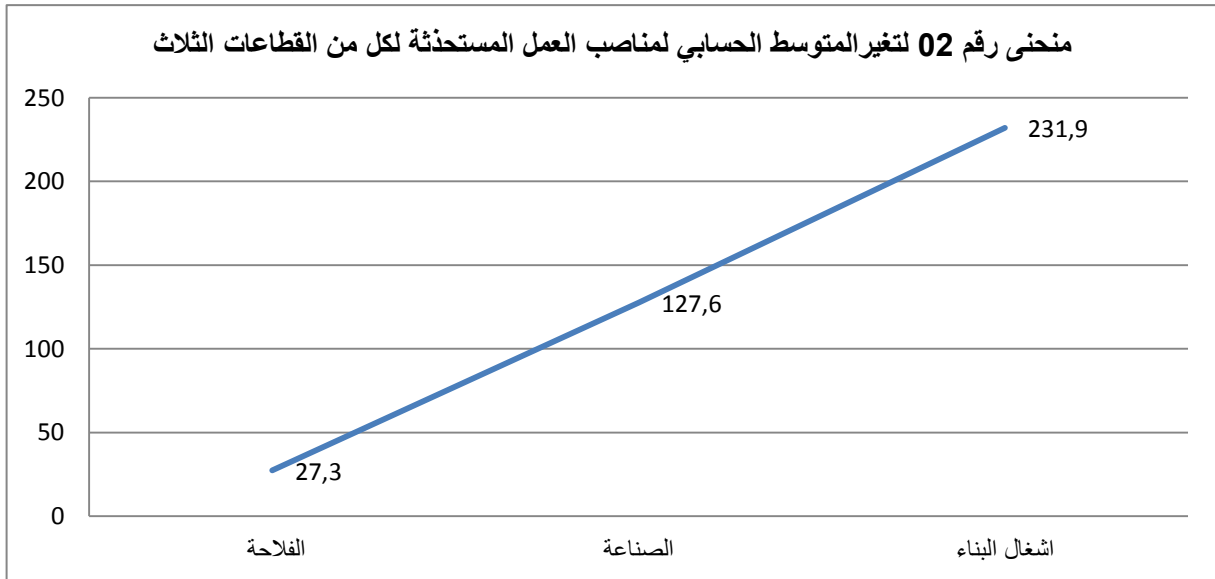
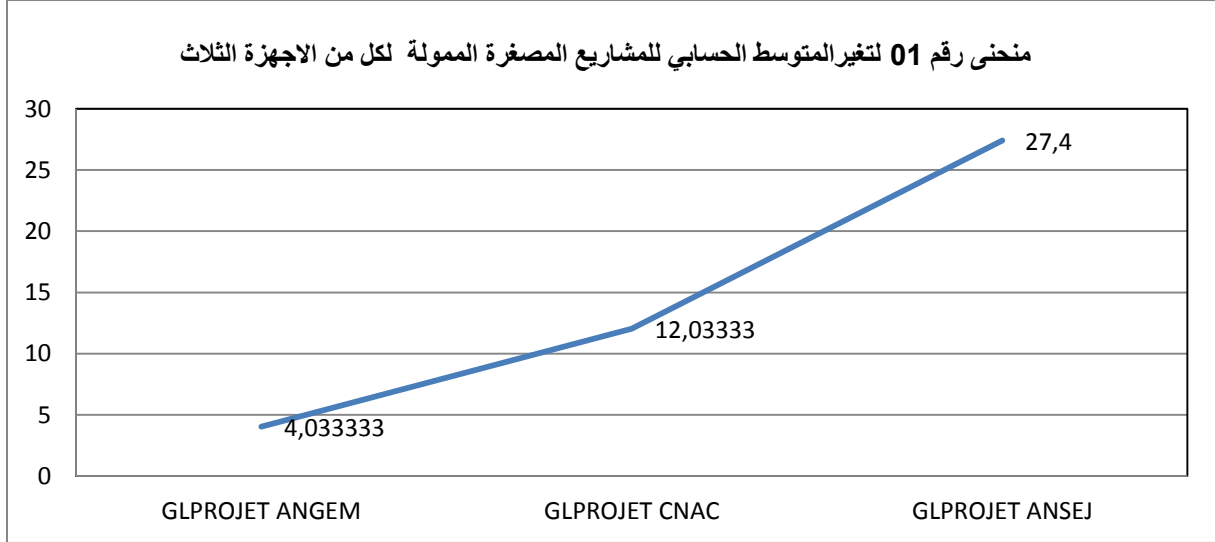
نقوم بحساب بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وتمثلها بيانيا من خلال برنامج Eviews10 من اجل معرفة خاصية المتغيرات والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 12: الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

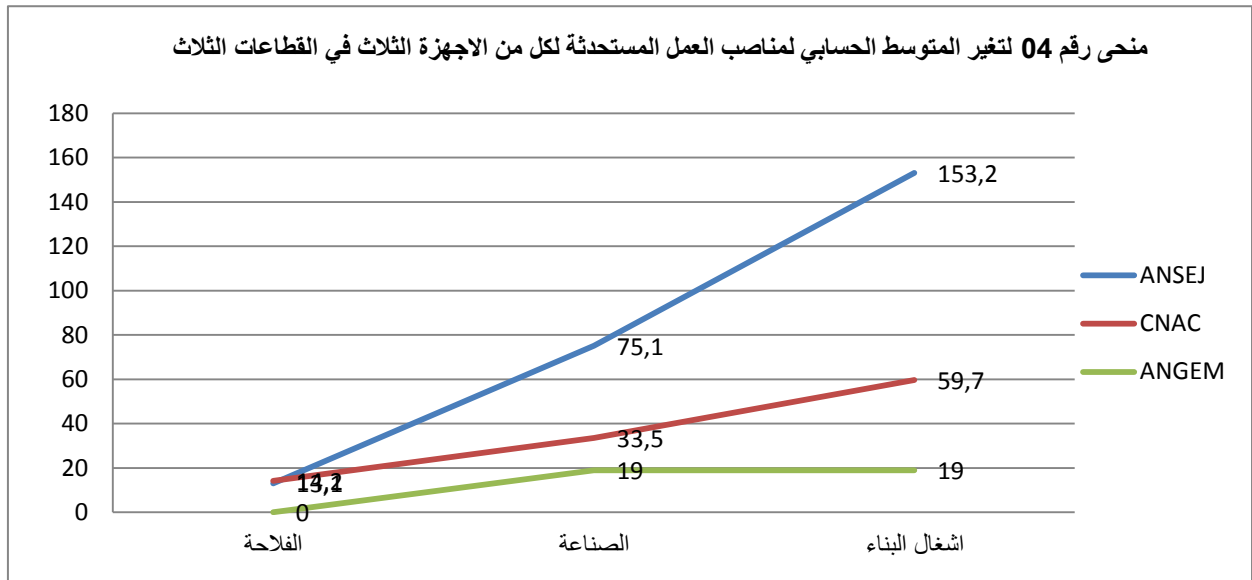
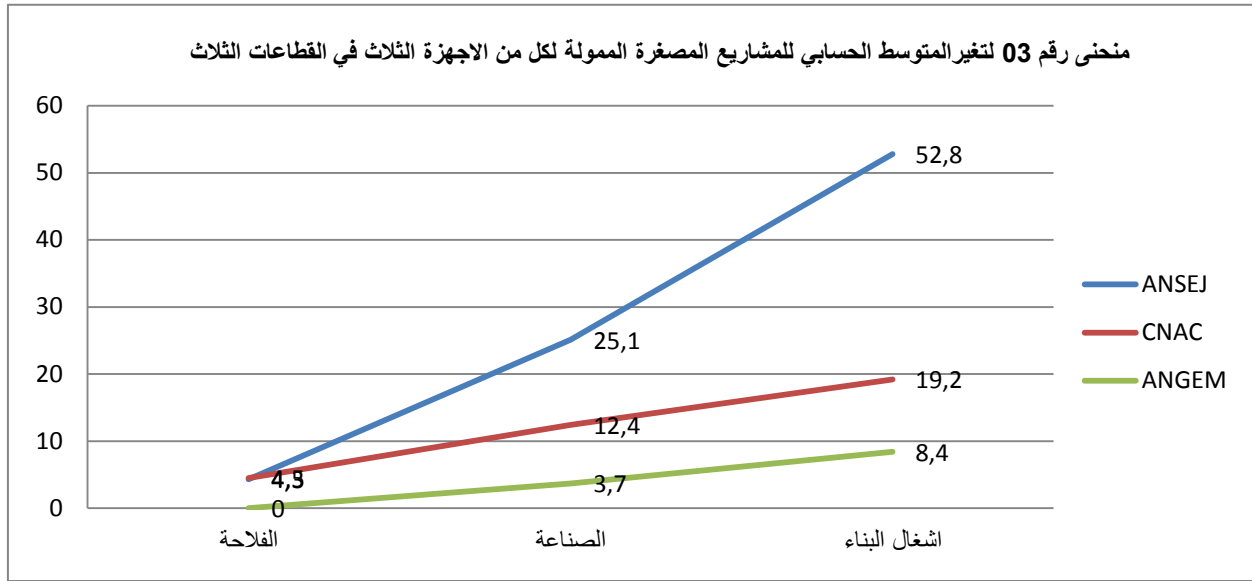
	EMPT	GLPROJE	GLPROJET_ANGEM	GLPROJET_ANSEJ	GLPROJET_CNAC
Mean	128.9333	43.46667	4.033333	27.40000	12.03333
Median	72.50000	21.00000	1.500000	7.000000	9.000000
Maximum	471.0000	180.0000	22.00000	131.0000	48.00000
Minimum	3.000000	1.000000	0.000000	1.000000	0.000000
Std. Dev.	135.9099	50.34415	5.659800	37.74835	12.00426
Skewness	1.351910	1.438768	1.618778	1.548985	1.454012
Kurtosis	3.758212	3.888721	4.990030	4.204174	4.576109
Jarque-Bera	9.856913	11.33755	18.05249	13.80931	13.67590
Probability	0.007238	0.003452	0.000120	0.001003	0.001072
Sum	3868.000	1304.000	121.0000	822.0000	361.0000
Sum Sq. Dev.	535673.9	73501.47	928.9667	41323.20	4178.967
Observations	30	30	30	30	30

الفصل الثاني العلاقة بين المؤسسات المصغرة الممولة في قطاعات (الفلاحة، الصناعة، اشغال البناء)
ومناصب العمل المستحدثة – دراسة تطبيقية

كما نستعين ايضا ببرنامج Excel من خلال المعطيات السنوية الموجودة في الملحق رقم (01)
لتقديم المنحنيات التالية:



الفصل الثاني العلاقة بين المؤسسات المصغرة الممولة في قطاعات (الفلاحة، الصناعة، اشغال البناء)
ومناصب العمل المستحدثة – دراسة تطبيقية

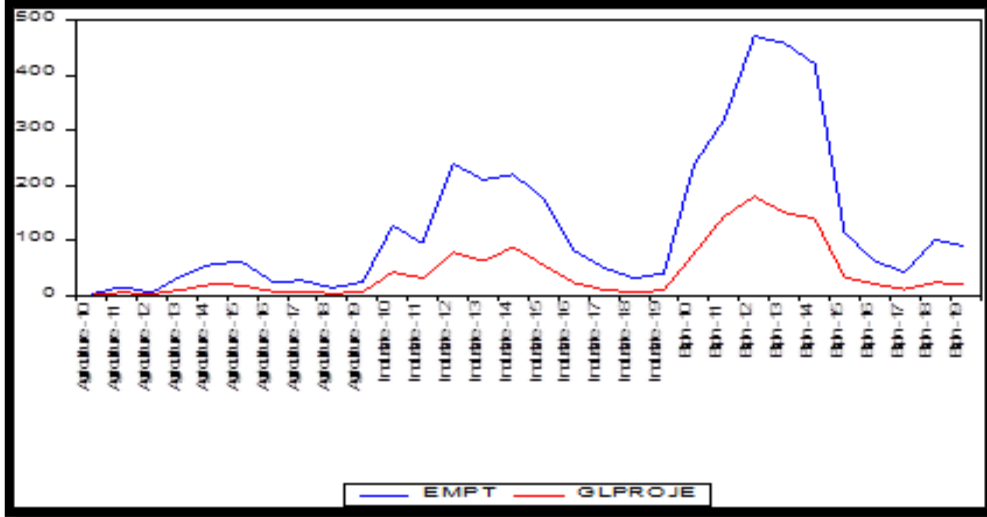


المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية

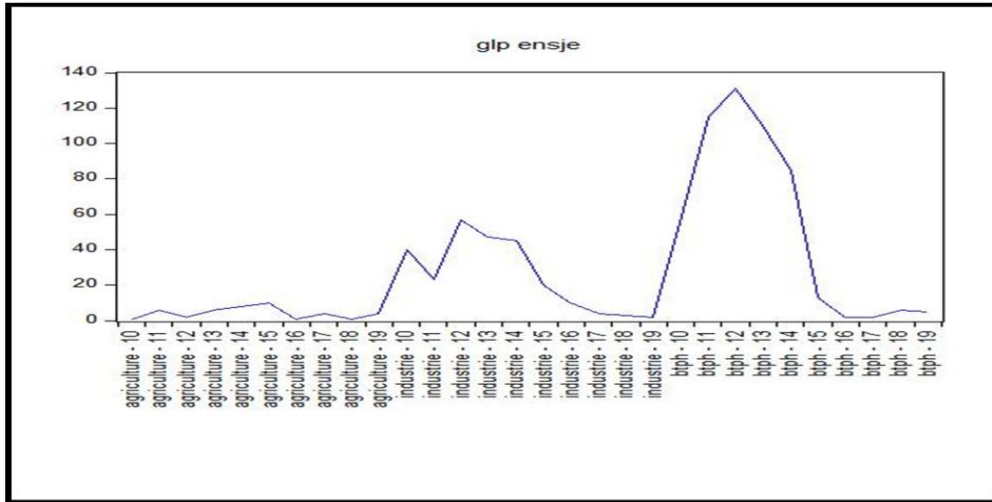
الفصل الثاني العلاقة بين المؤسسات المصغرة الممولة في قطاعات (الفلاحة، الصناعة، اشغال البناء)
ومناصب العمل المستحدثة – دراسة تطبيقية

الشكل رقم 04: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

الشكل رقم (1-4) يوضح تطور عدد المؤسسات المصغرة ومناصب العمل المحققة حسب القطاعات الثلاث

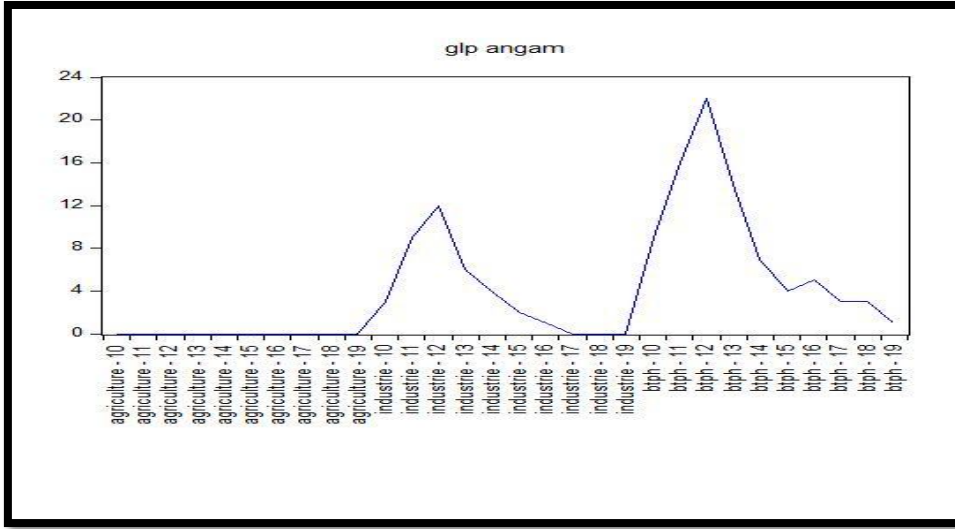


الشكل رقم (2-4) يوضح تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف ANSEJ حسب القطاعات الثلاث

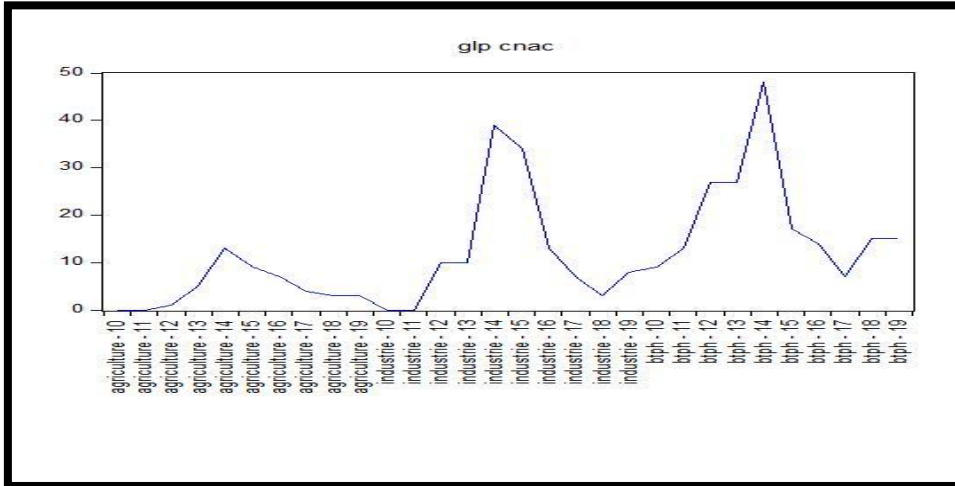


الفصل الثاني العلاقة بين المؤسسات المصغرة الممولة في قطاعات (الفلاحة، الصناعة، اشغال البناء)
ومناصب العمل المستحدثة – دراسة تطبيقية

الشكل (3-4) يوضح تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف ANGEM حسب القطاعات الثلاث



الشكل رقم (4-4) يوضح تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف CNAC حسب القطاعات الثلاث



المصدر: من اعداد الطالب بناء اعتماد على مخرجات برنامج 10 Eviews

الفرع الثاني : تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

بعدما تعرفنا على العلاقة بين المتغير المفسر والمتغير التابع يتم التقدير باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي ، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ، وعليه يمكن تلخيص نتائج التقدير بالاعتماد على برنامج

Eviews10.

1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

إن عملية التقدير تعتبر إحدى مراحل بناء نموذج القياس الاقتصادي، لكن قبل القيام بهذه المرحلة يتوجب اختبار الاستقرارية للمتغيرات محل الدراسة ذلك أن وجود جذر الوحدة في المعطيات يمكن أن تكون له نتائج على المستوى الإحصائي ويبرز ذلك في نقطتين هما: الخصائص التقاربية العامة للمقدرات وكذا وجود انحدار زائف بين متغيرات نموذج الانحدار تتمثل الخطوة الأولى في تحليل بيانات النموذج، في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية ويبين الجدول التالي نتائج اختبارات Fisher-ADF و LLC و IPS للكشف عن خواص السلاسل الزمنية والمقطعية لمتغيرات النموذج وهذا باختبار فترات الابطاء المناسبة لكل بطريقة الية وفقا لمعيار AIC متغيرة على حدي.

1-1 استقرارية EMPT

● عند المستوى

Panel unit root test: Summary				
Series: EMPT				
Date: 07/06/20 Time: 15:20				
Sample: 2010 2019				
Exogenous variables: None				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.55525	0.0599	3	24
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	6.62619	0.3568	3	24
PP - Fisher Chi-square	6.34515	0.3857	3	27

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الفصل الثاني العلاقة بين المؤسسات المصغرة الممولة في قطاعات (الفلاحة، الصناعة، اشغال البناء) ومناصب العمل المستحدثة – دراسة تطبيقية

اظهرت جميع اختبارات الاستقرار الخاصة بنماذج بنال عدم استقرارية المتغير EMPT عند المستوى كما يلاحظ فجميع القيم اكبر من 0.05 لجميع الاختبارات .

• عند الفرق الاول

Panel unit root test: Summary				
Series: D(EMPT)				
Date: 07/06/20 Time: 15:10				
Sample: 2010 2019				
Exogenous variables: None				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.42457	0.0003	3	21
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	15.3752	0.0175	3	21
PP - Fisher Chi-square	23.5499	0.0006	3	24
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

اظهرت جميع الاختبارات استقرارية المتغير EMPT عد الفرق الاول بمعنوية اقل من 0.05 وكانت النتائج كالتالي :

اختبار LLC : Prob=0.0003 / اختبار ADF Prob=0.0175 / اختبار PP : Prob=0.0006

2-1 استقرارية GLPROJET

• عند المستوى

Panel unit root test: Summary				
Series: GLPROJE				
Date: 08/04/20 Time: 18:19				
Sample: 2010 2019				
Exogenous variables: None				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.99449	0.0230	3	24
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	8.28758	0.2178	3	24
PP - Fisher Chi-square	6.59566	0.3599	3	27
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

اظهرت اختبار PP و ADF عدم استقرارية المتغير GLPROJET عند المستوى اما اختبارا LLC فكان العكس كانا يقرا باستقراريته عند المستوى وظهرت النتائج كالتالي:

اختبار LLC : ADF/Prob=0.0230 / اختبار PP : Prob=0.03599
Prob=0.3716

• عند الفرق الاول

Panel unit root test: Summary				
Series: D(GLPROJE)				
Date: 08/04/20 Time: 18:34				
Sample: 2010 2019				
Exogenous variables: None				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.27747	0.0005	3	21
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	14.7563	0.0222	3	21
PP - Fisher Chi-square	25.8844	0.0002	3	24
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

اظهرت جميع الاختبارات استقرارية ان المتغير GLPROJET ذو استقرارية بنسبة للفرق الاول وكانت جميع القيم اقل من 0.05 وهذا ما يؤكد ذلك النتائج التالية:

اختبار LLC : ADF/Prob=0.0005 / اختبار PP : Prob=0.0222
Prob=0.0002

3-1 استقرارية GLPROJET ANSEJ

• عند المستوى

Panel unit root test: Summary				
Series: GLP_ENSJE				
Date: 07/06/20 Time: 15:26				
Sample: 2010 2019				
Exogenous variables: None				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.78256	0.0027	3	24
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	11.2673	0.0805	3	24
PP - Fisher Chi-square	8.46036	0.2063	3	27
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

اظهرت اختبار PP و ADF عدم استقرارية المتغير GLPROJET ANSEJ عند المستوى، اما اختبارا LLC فكان العكس كانا يقرا باستقراريته عند المستوى وظهرت النتائج كالتالي:

اختبار LLC : Prob=0.0027 / اختبار ADF Prob=0.0805 / اختبار PP : Prob=0.2063

• عند الفرق الاول

Panel unit root test: Summary				
Series: D(GLP_ENSJE)				
Date: 07/06/20 Time: 15:27				
Sample: 2010 2019				
Exogenous variables: None				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-3.02808	0.0012	3	21
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
ADF - Fisher Chi-square	14.3787	0.0257	3	21
PP - Fisher Chi-square	36.5557	0.0000	3	24
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

اظهرت جميع الاختبارات استقرارية ان المتغير GLPROJET ANSEJ ذو استقرارية بنسبة للفرق الاول وكان جميع القيم اقل من 0.05 وهذا ما يؤكد ذلك وكانت النتائج كالتالي :

اختبار LLC : Prob=0.0012 / اختبار ADF Prob=0.0257 / اختبار PP : Prob=0.0000

4-1 استقرارية GLPROJET CNAC

• عند المستوى

Panel unit root test: Summary				
Series: GLP_CNAC				
Date: 07/06/20 Time: 15:25				
Sample: 2010 2019				
Exogenous variables: None				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-1.51598	0.0648	3	24
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
ADF - Fisher Chi-square	6.65176	0.3543	3	24
PP - Fisher Chi-square	6.90893	0.3294	3	27
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

اظهرت جميع الاختبارات ان المتغير GLPROJET CNAC غير مستقر عن المستوى والقيمة الاحتمالية اكبر من 0.05 وكانت النتائج كالتالي:

اختبار LLC : ADF/Prob=0.0648 اختبار / Prob=0.3543 اختبار PP :
Prob=0.3294

• عند الفرق الاول

Panel unit root test: Summary				
Series: D(GLP_CNAC)				
Date: 07/06/20 Time: 15:25				
Sample: 2010 2019				
Exogenous variables: None				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.39015	0.0003	3	21
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	15.2193	0.0186	3	21
PP - Fisher Chi-square	26.2583	0.0002	3	24
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

اظهرت جميع اختبارات الاستقرار ان المتغير GLPROJET CNAC ذو استقرارية بنسبة للفرق الاول وكان جميع القيم اقل من 0.05 وهذا ما يؤكد ذلك وكانت النتائج كالتالي:

اختبار LLC : ADF/Prob=0.0003 اختبار / Prob=0.0186 اختبار PP :
Prob=0.0002

5-1 استقرارية GLPROJET ANGEM

• عند المستوى

Panel unit root test: Summary				
Series: GLP_ANGAM				
Date: 07/06/20 Time: 15:22				
Sample: 2010 2019				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.86836	0.0021	2	16
Breitung t-stat	-4.12023	0.0000	2	14
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.90569	0.1825	2	16
ADF - Fisher Chi-square	10.4744	0.0332	2	16
PP - Fisher Chi-square	7.41221	0.1156	2	18
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

اظهرت اختبار PP بعدم استقرارية المتغير GLPROJET ANGEM عند المستوى اما اختبار ADF و LLC فعلى العكس كانا يقرا باستقراريته عند المستوى وظهرت النتائج كالتالي :

اختبار LLC: Prob=0.0021 / اختبار ADF Prob=0.0332 / اختبار PP : Prob=0.1156

• عند الفرق الاول

Panel unit root test: Summary				
Series: D(GLP_ANGAM)				
Date: 07/06/20 Time: 15:23				
Sample: 2010 2019				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.73070	0.0000	2	14
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.64073	0.0001	2	14
ADF - Fisher Chi-square	20.2773	0.0004	2	14
PP - Fisher Chi-square	11.8284	0.0187	2	16
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

اظهرت جميع الاختبارات استقرارية ان المتغير GLPROJET ANGEM ذو استقرارية بنسبة للفرق الاول وكان جميع القيم اقل من 0.05 وهذا ما يؤكد ذلك وكانت النتائج كالتالي:

اختبار LLC : Prob=0.0000 / اختبار ADF Prob=0.0004 / اختبار PP : Prob=0.0187

و يمكن ان نلخص نتائج الاختبارات في الجدول التالي:

الفصل الثاني العلاقة بين المؤسسات المصغرة الممولة في قطاعات (الفلاحة، الصناعة، اشغال البناء)
ومناصب العمل المستحدثة - دراسة تطبيقية

الجدول رقم 13 : نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

	اختبارات الاستقرار									المتغيرات	درجة
	PP			ADF			LLC				
	بدون ثابت وتجاه عام	مع ثابت وتجاه عام	مع الثابت	بدون ثابت وتجاه عام	مع ثابت وتجاه عام	مع الثابت	بدون ثابت وتجاه عام	مع ثابت وتجاه عام	مع الثابت		
لا يوجد استقرار	6.34515 (0.3857)	2.52703 (0.8654)	3.61027 (0.7292)	6.62619 (0.3562)	8.85788 (0.1817)	3.49302 (0.7449)	- 1.55525 (0.0599)	-400115 (0.0000)	- 0.29618 (0.3835)	EMPT	عند المستوى
لا يوجد استقرار	4.99499 (0.2878)	7.41221 (0.1156)	1.31115 (0.8595)	12.0311 (0.0171)	10.4744 (0.0332)	3.17594 (0.5288)	- 3.09289 (0.0010)	- 2.86836 (0.0021)	- 1.21170 (0.1128)	GLPROJET ANGEM	
لا يوجد استقرار	6.90893 (0.3294)	1.99408 (0.8357)	6.09768 (0.4123)	6.65176 (0.3542)	2.78179 (0.8357)	7.09297 (0.3123)	- 1.51598 (0.0648)	- 1.60157 (0.2324)	- 1.51170 (0.0653)	GLPROJET CNAC	
لا يوجد استقرار	8.46036 (0.2063)	6.86240 (0.3338)	6.16667 (0.4048)	11.2673 (0.0805)	6.96189 (0.3244)	3.39336 (0.7581)	- 2.78156 (0.0027)	- 1.17137 (0.1207)	- 0.33959 (0.3671)	GLPROJET ANSEJ	
لا يوجد استقرار	6.59566 (0.3599)	3.98004 (0.6794)	3.44360 (0.7515)	8.28758 (0.2178)	4.83604 (0.5650)	3.53447 (0.7394)	- 1.99449 (0.0230)	- 1.88045 (0.0300)	- 0.22055 (0.4127)	GLPROJET	
مستقرة	23.5499 (0.0006)	7.00432 (0.3204)	10.4929 (0.1054)	15.3752 (0.0157)	1.77763 (0.9390)	7.63866 (0.2658)	- 3.42457 (0.0003)	2.16195 (0.9847)	- 1.91533 (0.0277)	EMPT	عند الفرق الاول
مستقرة	15.6967 (0.0035)	9.00020 (0.0611)	11.8284 (0.0187)	17.8860 (0.0013)	- 7.01598 (0.0000)	20.2773 (0.0004)	- 4.57120 (0.0000)	- 40.9748 (0.0000)	- 7.73070 (0.0000)	GLPROJET ANGEM	
مستقرة	26.2583 (0.0002)	9.88355 (0.1296)	12.1060 (0.0596)	15.2193 (0.0186)	2.75133 (0.8393)	4.79200 (0.5708)	- 3.39015 (0.0003)	- 0.65753 (0.2554)	-1.2256 (0.0110)	GLPROJET CNAC	
مستقرة	36.5557 (0.0000)	19.3619 (0.0036)	21.4775 (0.0015)	14.3787 (0.0257)	19.3619 (0.9108)	7.71870 (0.2594)	- 3.02808 (0.0012)	2.09434 (0.9108)	0.28755 (0.6132)	GLPROJET ANSEJ	
مستقرة	25.7563 (0.0002)	7.05244 (0.3160)	12.3942 (0.0537)	14.7563 (0.0222)	2.70414 (0.8450)	6.59778 (0.3596)	- 3.27747 (0.0005)	- 0.14997 (0.4404)	- 1.52814 (0.0632)	GLPROJET	
مستقرة	43.3992 (0.0000)	32.5171 (0.0000)	24.9159 (0.0004)	14.6405 (0.0232)	2.62715 (0.8540)	4.03335 (0.6722)	- 3.36844 (0.0004)	1.77308 (0.9619)	1.99827 (0.9772)	EMPT	عند الفرق الثاني
مستقرة	16.8339 (0.0021)	5.79086 (0.2153)	7.34535 (0.1187)	32.3496 (0.0000)	16.9653 (0.0020)	29.2464 (0.0000)	- 12.7141 (0.0000)	- 19.9001 (0.0000)	- 28.8082 (0.0000)	GLPROJET ANGEM	
مستقرة	51.612 (0.0000)	27.9078 (0.0001)	33.0015 (0.0000)	18.5547 (0.0057)	1.98668 (0.9209)	6.26765 (0.3939)	- 4.15378 (0.0000)	0.09881 (0.4606)	1.05869 (0.1449)	GLPROJET CNAC	
مستقرة	46.2437 (0.0000)	37.9749 (0.0000)	37.8303 (0.0000)	15.3189 (0.0179)	1.44872 (0.9628)	4.54892 (0.6028)	- 3.12527 (0.0009)	7.80547 (1.0000)	2.71200 (0.9967)	GLPROJET ANSEJ	
مستقرة	44.1883 (0.0000)	34.1517 (0.0000)	27.0994 (0.0001)	17.4399 (0.0078)	2.39307 (0.8802)	5.69388 (0.4583)	- 3.99378 (0.0000)	1.41569 (0.9216)	- 0.00373 (0.4985)	GLPROJET	

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج التقدير بالاعتماد على برنامج Eviews 10

اظهرت جميع الاختبارات ان سلاسل غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الاول والفرق الثاني كما في الجدول، يمكن القول ان جميع المتغيرات قد استقرت عند الفرق الاول عند نفس الدرجة ولهذا يمكن تطبيق بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

2- اختيار نموذج الدراسة:

1-2 النموذج الاول : اثر أجهزة الدعم على العمل

سنقوم باختيار أحسن نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرين:

- النموذج الانحدار التجميعي:

Dependent Variable: EMPT				
Method: Panel Least Squares				
Date: 08/04/20 Time: 22:53				
Sample: 2010 2019				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 3				
Total panel (balanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLPROJET_ANSEJ	2.483139	0.313961	7.909073	0.0000
GLPROJET_CNAC	3.388701	0.426516	7.945069	0.0000
GLPROJET_ANGEM	2.799394	1.920568	1.457586	0.1569
C	8.827081	6.029917	1.463881	0.1552
R-squared	0.976107	Mean dependent var	128.9333	
Adjusted R-squared	0.973350	S.D. dependent var	135.9099	
S.E. of regression	22.18691	Akaike info criterion	9.160448	
Sum squared resid	12798.73	Schwarz criterion	9.347274	
Log likelihood	-133.4067	Hannan-Quinn criter.	9.220215	
F-statistic	354.0650	Durbin-Watson stat	2.090495	
Prob(F-statistic)	0.000000			

- اختبار Lagrange Multiplier (LM):

للاختبار بين النماذج المقترحة :

نعمد اولاً على اختبار Breusch-Pagan LM test حيث لديه فرضيتين :

إذا كان LM: عند المستوى معنوية اقل 5% فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1

الفرضية الصفرية H_0 : نقبل نموذج الانحدار التجميعي

الفرضية الثانية H_1 : نقبل نموذج التأثيرات الثابتة او العشوائي

نتائج الاختبار موضحة في الجدول كالتالي :

الفصل الثاني العلاقة بين المؤسسات المصغرة الممولة في قطاعات (الفلاحة، الصناعة، اشغال البناء) ومناصب العمل المستحدثة – دراسة تطبيقية

Lagrange multiplier (LM) test for panel data			
Date: 08/05/20 Time: 11:08			
Sample: 2010 2019			
Total panel observations: 30			
Probability in ()			
Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	0.200728 (0.6541)	0.021730 (0.8828)	0.222459 (0.6372)
Honda	-0.448027 (0.6729)	0.147412 (0.4414)	-0.212567 (0.5842)
King-Wu	-0.448027 (0.6729)	0.147412 (0.4414)	-0.342399 (0.6340)
GHM	-- --	-- --	0.021730 (0.6887)

لقد اظهر الاختبار انه يجب الاعتماد على الفرضية البديلة والتي تنص على ان النموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الامثل حيث كانت المعنوية اكبر من 5% وكانت قيمتها 63.72% (0.6372).

2-2 النموذج الثاني : اثر المشاريع المصغرة على العمل

سنقوم باختيار أحسن نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرين:

- النموذج الانحدار التجميعي:

Dependent Variable: EMPT				
Method: Panel Least Squares				
Date: 08/02/20 Time: 17:22				
Sample: 2010 2019				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 3				
Total panel (balanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLPROJET	2.663130	0.083597	31.85691	0.0000
C	13.17597	5.506853	2.392649	0.0237
R-squared	0.973151	Mean dependent var		128.9333
Adjusted R-squared	0.972192	S.D. dependent var		135.9099
S.E. of regression	22.66400	Akaike info criterion		9.143773
Sum squared resid	14382.40	Schwarz criterion		9.237187
Log likelihood	-135.1566	Hannan-Quinn criter.		9.173657
F-statistic	1014.863	Durbin-Watson stat		1.815610
Prob(F-statistic)	0.000000			

- اختبار (LM) Lagrange Multiplier :

للاختبار بين النماذج المقترحة :

نعمد اولا على اختبار Breusch-Pagan LM test حيث لديه فرضيتين :

إذ كان LM: عند المستوى معنوية اقل 5% فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1

الفرضية الصفرية H_0 : نقبل نموذج الانحدار التجميعي .

الفرضية الثانية H_1 : نقبل نموذج التأثيرات الثابتة او العشوائي .

نتائج الاختبار كانت كالتالي :

Lagrange multiplier (LM) test for panel data			
Date: 08/05/20 Time: 11:08			
Sample: 2010 2019			
Total panel observations: 30			
Probability in ()			
Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	0.015263 (0.9017)	0.007065 (0.9330)	0.022327 (0.8812)
Honda	-0.123542 (0.5492)	0.084052 (0.4665)	-0.027924 (0.5111)
King-Wu	-0.123542 (0.5492)	0.084052 (0.4665)	-0.075908 (0.5303)
GHM	--	--	0.007065 (0.7156)

لقد اظهر الاختبار انه يجب الاعتماد على الفرضية الصفرية والتي تنص على ان النموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الامثل حيث كانت المعنوية اكبر من 5% وكانت قيمتها 88.12% (0.8812).

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها

الفرع الاول: تحليل النموذج الانحدار التجميعي

1- تحليل النموذج الاول : (اثر مساهمة أجهزة الدعم على العمل)

وهو النموذج الامثل في هذه الحالة لدراسة اثر أجهزة الدعم في خلق مناصب العمل. حيث كانت قيمة R-squared تقدر بـ0.976107، اي ان النموذج يفسر ما قدره 97.61 % من المتغير التابع اما الباقي فيعود لعوامل اخرى.

- واطهرت النتائج ان المتغير GLPROJETANSEJ كان له اثر ايجابي على المتغير التابع وذو معنوية جيد جدا عن 0.0000 اي اقل من 1 % ، حيث كلما زاد المتغير GLPROJETANSEJ بوحدة واحدة زاد المتغير التابع EPMT بـ 248.31 % (2.483139) ، بمعنى آخر توجد علاقة طردية بين عدد المؤسسات المصغرة في القطاعات الثلاث الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية ورقلة و بين مناصب العمل محققة ، بمعنى اخر النموذج يبين فعالية الوكالة في التأثير على التشغيل والقضاء على البطالة وحسب رأينا يرجع ذلك الى ان الوكالة أنشأت اساساً لخلق مؤسسات مصغرة لفئة محددة من الشباب الشريحة السنوية بين 19 سنة و 35 سنة وفي تخصصات ونشاطات متعددة ، ومن الملاحظ ان اغلبية البطالين يكونون من الشباب المتخرجين من المعاهد والجامعات او مراكز التكوين المهني بالإضافة الى الامتيازات التي تمنحها لهم الدولة كالقروض والمساعدات الشخصية البسيطة.

- واطهرت النتائج ان المتغير GLPROJETCNAC كان له اثر ايجابي على المتغير التابع وذو معنوية جيد جدا عن 0.0000 أي اقل من 1 % ، حيث كلما زاد المتغير GLPROJETCNAC بوحدة واحدة زاد المتغير التابع EPMT بـ 338.87 % (3.388701)، بمعنى اخر توجد علاقة طردية بين عدد المؤسسات المصغرة في القطاعات الثلاث الممولة من طرف الصندوق

الوطني لتأمين على البطالة بولاية ورقلة و بين مناصب العمل المحققة بمعنى اخر النموذج يبين فعالية الصندوق في التأثير على التشغيل والقضاء على البطالة وحسب رأينا يرجع ذلك الى ان الصندوق أنشأ اساساً لخلق مؤسسات مصغرة لفئة محددة من الشباب الشريحة السنوية بين 35 سنة و 55 سنة وفي تخصصات ونشاطات متعددة، ومن الملاحظ ان اغلبية البطالين تنقصهم الكفاءة المهنية والتسييرية وبالتالي اغلب النشاطات تجارية خدماتية تخلق مناصب شغل لأصحابها فقط دون البحث عن خلق مناصب شغل للآخرين.

- واطهرت النتائج ان المتغير GLPROJETANGEM كان له اثر ايجابي على المتغير التابع وغير معنوي عن 0.1569 اي اكبر من 5% ، حيث كلما زاد المتغير GLPROJETANGEM بوحدة واحدة زاد المتغير التابع EPMT بـ 279.93% (2.799394)، اي توجد علاقة طردية بين عدد المؤسسات المصغرة في القطاعات الثلاث الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و بين مناصب العمل المحققة في الولاية غير ان الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقدم إعانات وقروض قليلة للمشاريع التي تستهدف شريحة النساء الماكثات في البيت و شريحة الحرفيين والصناعات التقليدية بمقارنة مع اجهزة الدعم السابقة.

وينظر الى المعنوية الاحصائية F فقد كانت عند معنوية 0.0000 وهي اقل من 5% لذلك نقول ان النموذج ذو معنوية احصائية بالجملة .

2- تحليل النموذج الثاني: (اثر مساهمة المؤسسات المصغرة في استحداث مناصب العمل)

حيث كانت قيمة R-squared تقدر بـ 0.973151 اي ان النموذج يفسر ما قدره 97.31% من المتغير التابع اما الباقي فيعود لعوامل اخرى.

- واطهرت النتائج ان المتغير GLPROJET كان له اثر ايجابي على المتغير التابع وذو معنوية جيد جدا عند 0.0000 اي اقل من 1% ، حيث كلما زاد المتغير GLPROJET بوحدة واحدة زاد المتغير التابع EPML بـ 266.31% (2.663130)، اي هناك علاقة

طردية بين عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف اجهزة الدعم و بين مناصب العمل المحققة.

وينظر الى معنوية احصائية F فقد كانت عند معنوية 0.0000 وهي اقل من 5% لذلك نقول ان النموذج ذو معنوية احصائية بالجملة.

الفرع الثاني: تحليل نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

من خلال المنحنى رقم 01 نلاحظ ان اكبر نسبة للمشاريع المصغرة في ولاية ورقلة كانت من نصيب ANSEJ بنسبة 27.4% تليها CNAC ثم في الاخير ANGEM كما نلاحظ ان المتوسط الحسابي قدر بـ14.48.

من خلال المنحنى رقم 03 والاشكال (2-4)،(3-4)،(4-4) نلاحظ ان اكبر نسبة للمشاريع المصغرة في الولاية كانت من نصيب قطاع اشغال البناء بنسبة 52.8 بالمئة تم تمويلها عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 19.2 بالمئة تم تمويلها عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، لتأتي في الاخير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بـ8.4 بالمئة ثم يليها قطاع الصناعة وفي الاخير قطاع الفلاحة، كما تبين الاشكال أيضا تطور كبير في عدد المشاريع المصغرة سنة 2012 أي بنسبة 80 بالمئة بمقارنة مع سنة 2010 في كل من قطاع اشغال البناء وقطاع الصناعة وهذا راجع لما ذكرناه سابقا مع خصوصية الولاية حيث مازالت تتطلب الى بنى تحتية، مباني،... الخ اما فيما يخص مشاريع قطاع الفلاحة فأكبر قيمة كانت واضحة سنة 2014 ممولة من طرف الصندوق الوطني لتأمين على البطالة وهذا راجع إبداء البنوك تحفظا على الملفات التي سبق وحصلت على الموافقة من قبل لجان الاختيار والمراقبة والاستمرار بوضع قواعد احتياطية صارمة للتحكيم مما يجعل الحصول على القروض صعبا خاصة القوانين والشروط المعمول بها فيما يخص الاراضي الفلاحية والعقارات .

اما فيما يخص مناصب العمل المحققة فالمنحنى رقم 02 والمنحنى رقم 04 والجدول رقم 12 يوضحون مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة الدراسة، حيث كان محصورا بين أقل قيمة 3 منصب عمل مستحدثة مسجلة سنة 2010 و أعلى قيمة مسجلة 471

منصب عمل مستحدث سنة 2012 بمتوسط بلغ 231.9 بقطاع اشغال البناء، اما اقل نسبة سجلت فكانت بقطاع الزراعة بمتوسط 27.3.

يحوز قطاع اشغال البناء على حصة الأسد بنسبة 153.2 بالمئة لمناصب العمل محققة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و 59.2 بالمئة من طرف الصندوق الوطني لتأمين على البطالة، وفي الاخير 19 % من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. فما يليها كل من قطاع الصناعة و الفلاحة بنسب متفاوتة في كل جهاز.

واضح من المنحنى رقم 04، أن مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي الأكبر في توفير مناصب العمل بالمؤسسات المصغرة ثم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، اما فيما يخص القطاعات فقطاع اشغال البناء هو الأكثر استقطابا للعمالة نظرا لحيويته من جهة ومن جهة اخرى لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع المتعلقة بمجال بناء السكن والبنى التحتية مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن، اما قطاع الصناعة فله المرتبة الثانية من حيث التوظيف هذا راجع ايضا لتوفر المعدات والتجهيزات وكثرة الفروع الصناعية كإنتاج مواد البناء الصناعية، الصناعة التقليدية و الحرفية، حيث لما ينتعش فرع البناء مثلا تنتعش باقي الفروع ذات الصلة، يليه في الاخير قطاع الفلاحة الذي مازال غير محفز لاستثمار، لكون الفلاحة لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا متطورة و آلات و معدات التي عادة ما يحل الإنسان محلها من أجل أداء بعض المهام، بل تحتاج ليد عاملة بكثرة عكس باقي القطاعات.

إن الشكل رقم (4-1) أعلاه يبين أن قطاع المؤسسات المصغرة الأكثر استخداما للعمالة في الولاية على العموم في القطاعات الثلاث من خلال اجهزة الدعم الثلاث خلال الفترة المدروسة هو اشغال البناء ثم يليه قطاع الصناعة ثم الفلاحة، هذا راجع إلى الامتيازات المالية و الجبائية لكل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني لتأمين على البطالة، على عكس الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فإن صغر مبلغ القروض

الفصل الثاني العلاقة بين المؤسسات المصغرة الممولة في قطاعات (الفلاحة، الصناعة، اشغال البناء) ومناصب العمل المستحدثة – دراسة تطبيقية

المنوحة تعمل على التقليل في استخدام العمالة للمؤسسات المصغرة ، كما وجهت هذه القروض المنوحة بأكثر من 90% لشراء مواد أولية.

كما يظهر الشكل انطلاقة ضعيفة للمؤسسات المصغرة وعدد العمال في قطاع الفلاحة في السنوات الاولى من الدراسة، ثم بدأ العدد يرتفع تدريجيا الي غاية سنة 2015 ليصل الي 19 مؤسسة و 61 منصب عمل محقق ليعاود العدد بانخفاض الي يومنا هذا .

أما فيما يخص المؤسسات المصغرة وعدد العمال في قطاع الصناعة فقد كانت الانطلاقة متواضعة ثم بدأ العدد يرتفع تدريجيا الي غاية سنتي 2012 و 2014 متدبدا نوع ما ، ثم عاود الانخفاض بعدها الي ان وصل اقصاه الي 18 مؤسسة و 32 منصب عمل محقق سنة 2018.

أما فيما يخص المؤسسات المصغرة وعدد العمال في قطاع اشغال البناء فقد كانت الانطلاقة متواضعة ثم بدأ عدد المؤسسات يرتفع تدريجيا الي غاية سنة 2012 بـ 180 مؤسسة و 471 منصب عمل محقق ، ثم ليعاود الانخفاض بعدها و وصل اقصاه 12 مؤسسة بـ 43 منصب سنة 2017 .

فمن أجل مواجهة عرض العمالة الفائض يكفي على أصحاب القرار تدعيم القطاعات الثلاث السابقة التي تحتل المراتب الأولى في التشغيل.

أن سياسة توزيع المشاريع الممولة على كل من قطاع الفلاحة و قطاع الصناعة و قطاع أشغال البناء يؤثران بشكل ايجابي على مناصب الشغل المستحدثة .

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل التطبيقي الإجابة على فرضيات الدراسة ، وذلك بإتباع أسلوب التحليل القياسي للبيانات الطولية أو المدمجة "بانل"، حيث بدأنا بمدخل نظري تعرضنا فيه إلى بعض المفاهيم المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية المقطعية والنماذج المكونة لها وكيفية البحث عن أفضلها ،ثم فيما بعد قمنا بتقدير النماذج ومناقشتها وتحليلها حيث كان الانحدار التجميعي الاختيار الامثل في هذه الحالة لدراسة اثر تمويل المؤسسات المصغرة في خلق مناصب العمل ، وفي الأخير تم عرض النتائج و تحليلها و مناقشتها لتبيان وجود الأثر، حيث اتضح وجود علاقة بين عدد المشاريع الممولة من طرف (ANSEJ – CNAC – ANGEM) ومناصب الشغل المحققة بولاية ورقلة بالإضافة إلى معرفة أي القطاعات أكثر تأثرا في استحداث مناصب الشغل .



الخاتمة

لقد رأت الدولة الجزائرية وكغيرها من دول العالم ظاهرة البطالة مشكلة تعيق سير تقدم اقتصادها واستقرارها الاجتماعي، فاعتمدت على برامج وأجهزة لاستحداث مناصب الشغل والتخفيف من معدلات البطالة، أن عملية دعم وتطوير المؤسسات المصغرة ساهم بشكل كبير في توفير مناصب الشغل وخلق الثروة، وبالعودة للدراسة القياسية التي قمنا بها استطعنا بناء نموذج قياسي سليم اقتصاديا واحصائيا يمكن استخدامه لقياس اثر تمويل المؤسسات المصغرة في استحداث مناصب الشغل.

قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، حيث قمنا في الفصل الأول باستعراض الاطر النظرية حول المفاهيم العامة للمؤسسة المصغرة ومصادر تمويلها حيث اقتصرنا الدراسة على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني لتأمين على البطالة و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ورقلة خلال الفترة الممتدة بين 2010 - 2019 .

اما الفصل الثاني فكان بمثابة التطبيق للجانب النظري على المجتمع المدروس خلال الفترة الزمنية المذكورة، استخدمت فيها أساليب إحصائية حديثة تمثلت في بيانات السلاسل المقطعية و نماذجها، ثم عرض النتائج، تحليلها ومناقشتها الأمر الذي أوصلنا للنتائج التالية:

توجد علاقة ايجابية بين أجهزة الدعم الثلاث ومناصب العمل المحققة في القطاعات الثلاث كما توجد علاقة طردية بين عدد المؤسسات المصغرة الممولة و بين مناصب العمل المحققة في القطاعات الثلاث، كما دل اختبار Lagrange Multiplier (LM) ان نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الامثل لدراسة اثر تمويل المؤسسات المصغرة في خلق مناصب العمل، حيث تبين من خلال الدراسة القياسية أن ارتفاع عدد المؤسسات المصغرة ينجم عنه زيادة في عدد مناصب العمل المحققة .

وبعد الدراسة الوصفية التحليلية والدراسة القياسية حاولنا الإجابة على إشكالية الدراسة والمتعلقة في أثر المشاريع المصغرة في خلق مناصب الشغل في قطاعات(الفلاحة، الصناعة، اشغال البناء) على مستوى ولاية ورقلة من خلال اجهزة التمويل والدعم السالفة الذكر خلال الفترة (2010 – 2019)، تم التوصل الى نتائج التالية:

استطعنا بناء نموذج قياسي سليم اقتصاديا واحصائيا، ويمكن استخدامه لقياس مساهمة المؤسسات المصغرة استحداث مناصب الشغل، كما يمكن استخدامه للتنبؤ، حيث تجاوزت القوة التفسيرية للنموذج 97%.

المشاريع المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي الاكثر استحداثا لمناصب الشغل.

عدم مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل رغم انه القطاع الوحيد القادر على التحسين، على عكس قطاع اشغال البناء وقطاع الصناعة.

توصيات الدراسة:

على ضوء هذه النتائج يمكن تقديم بعض التوصيات نراها مناسبة لتشجيع المشاريع المصغرة في استحداث مناصب شغل جديدة:

- ضرورة توفير معلومات إحصائية دقيقة عن ظاهرة البطالة ومعدلات التشغيل في الاقتصاد الجزائري.
- ضرورة الربط بين مخرجات منظومتي التعليم والتكوين ومتطلبات سوق العمل لتحقيق توافق مستقل.
- ضرورة التوزيع العادل للمشاريع على مستوى التراب الوطني عامة ، وعلى مستوى ولاية ورقلة خاصة ، لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الذي تتميز بها كل ولاية.
- فتح مؤسسة خاصة للمساعدة في تدريب رواد الأعمال، فهذا سوف يوفر لهم المهارات المناسبة وبالتالي يؤدي إلى تحسين أداء المشروعات المصغرة .
- اعداد استراتيجية وطنية لتطوير مجالات عمل المؤسسات المصغرة في القطاع الفلاحي لاستقطاب أكبر قدر ممكن من العمالة، مع تشجيع الاستثمار في هذا القطاع نظرا لما تتوفر من عوامل مناخية و طبيعية محفزة على خلق الثروة و توفير مناصب عمل .
- تشجيع المؤسسات المصغرة على تقديم منتجات وطنية تساهم في جلب العملة الصعبة، وبالتالي استقطاب أكثر للعمالة.

أفاق البحث:

- من خلال هذه الدراسة ونتائجها يمكن رؤية الأفاق التالية:
- توسيع الحد الزمني لإعطاء نظرة أوسع لأثر المشاريع المصغرة في خلق مناصب الشغل في قطاعات كلها.
 - بناء نموذج قياسي بعدد أكبر من المتغيرات التفسيرية لمقارنة أثر المشاريع المصغرة ومدى تأثيرها على الشغل .
 - دراسة تقييمية تقويمية لبرامج وأجهزة دعم التشغيل في الجزائر.
 - دراسة استشرافية تنبؤية لأثر سياسات التشغيل على البطالة .
 - التطرق للتحليل الديناميكي لنماذج بانل .

المراجع



أولاً: الكتب

- 1- كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة، ط 9، الحامد، عمان، 2000.
- 2- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 .
- 3- محمد هيكل ، مهارات ادارة المشروعات الصغيرة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003.
- 4- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر.
- 5- هيا بشير بشارت ، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات ص و م، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .
- 6- غزال عبد العزيز عامر، الاقتصاد القياسي و تحليل السلاسل الزمنية ، معهد الدراسات و البحوث الإحصائية، القاهرة ،مطابع الشرطة للطباعة و النشر و التوزيع شارع المرور.
- موسوعة علمية: ألبرداغر، الياس بيضون، الموسوعة العلمية من اجل التنمية المستدامة، المجلد 04 ، ناشرون اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الاولى .

ثانياً: البحوث العلمية

- 1- نادية مسعودي ، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي للدول MENA خلال فترة 1970-2009 ،شهادة الماجستير، 2011-2012.
- 2- بنين بغداد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية ،جامعة حسبية بن بوعلی بالشلف 2015 -2016.
- 3- عز الدين تمار ، دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية للفترة مابين (1990 -2013) ، شهادة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014 - 2015.

ثالثاً: الملتقيات

- 1- منصور بن اعمارة، المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، ماي 2003.

2- محمد زيدان، الهياكل الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17.18 افريل 2006.

3- منتدى رؤساء المؤسسات، " من اجل انبعاث الاقتصاد الجزائري".

رابعاً: المجلات والمقالات

1- الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11. 63. ، 2011.

2- عثمان خلف، مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد 08 العدد 02.

3- زكريا الجمال ، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية للعلوم الاحصائية العراقية ، العدد 21.

4- قدي عبد المجيد ، بلقصور روقية ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، العدد الثامن ، السنة 2017.

5- عابد العبدلي ، " محددات التجارة البنينة للدول الإسلامية باستخدام تحليل البانل " ، مجلة دراسات اقتصادية و اسلامية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الاسلامي للتنمية ، جدة ، مجلد 16 ، العدد 1.

خامساً : مراسيم والنصوص القانونية

1- قانون رقم 117 ، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10.01.2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية ، العدد 2 .

2- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الفصل الثاني، ديسمبر 2001.

3- القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال و رقم الأعمال.

3- المرسوم التنفيذي رقم 296 96 المؤرخ في 24 ربيع الاول 1417 هـ الموافق لـ 8 سبتمبر 1996 ،المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

4- المرسوم التنفيذي 94 188 المؤرخ في جويلية 1994 ، المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة.

5- المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والذي يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغر

6- المرسوم الرئاسي رقم 01-03 الموافق 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

المواقع الالكترونية:

1. www.cnac.com

2. www.ANSEJ.com

3. www.ANJEM.com

4. WWW.ANDLDZ

المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Laurence piganeau, la microentreprise de A à Z. édition d'organisation, France, avril 2001.
- 2- Conseil National Economique et Social : Projet de rapport : pour une politique de Développement de la PME en Algérie, 20 éme session plénière, Alger, Juin 2002.
- 3- Anguelier (J.P) : Economie industrielle éléments de méthodes, O.P.U, Alger, 1993.
- 4- Goldfard © : Le mode des petites entreprise, la fédération canadienne de indépendante, Toronto.
- 5- Probleme économiques, N°2257, Janvier 1992 in, Bilili (S) et autres :Les PM bilan et perspectives, Economica, Paris, 1994.
- 6- Revue du Lareiid n°01 septembre 2014.
- 7- Imitrios A. and Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A modern approach, revised, Palgrave Macmillan, 2007.
- 8- Pesaran, M.H, Shin, Y., Smith, R.J, Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels. Journal of the American Statistical Association, 94, 1999.



الملاحق

الملحق رقم (01)

بيانات المؤسسات المصغرة الممولة و عدد مناصب العمل المحققة لكل قطاع وفي كل جهاز خلال الفترة (2010-2019)

Secteur Activite	Annee	EMPT	GLPROJE	GLPROJE T ANSEJ	GLPROJE T CNAC	GLPROJE T ANGEM
Agriculture	2010	3	1	1	0	0
Agriculture	2011	16	6	6	0	0
Agriculture	2012	6	3	2	1	0
Agriculture	2013	36	11	6	5	0
Agriculture	2014	58	21	8	13	0
Agriculture	2015	61	19	10	9	0
Agriculture	2016	26	8	1	7	0
Agriculture	2017	27	8	4	4	0
Agriculture	2018	15	4	1	3	0
Agriculture	2019	25	7	4	3	0
Industrie	2010	127	43	40	0	3
Industrie	2011	95	32	23	0	9
Industrie	2012	240	79	57	10	12
Industrie	2013	210	63	47	10	6
Industrie	2014	220	88	45	39	4
Industrie	2015	177	56	20	34	2
Industrie	2016	83	24	10	13	1
Industrie	2017	51	11	4	7	0
Industrie	2018	32	6	3	3	0
Industrie	2019	41	10	2	8	0
Btph	2010	238	77	59	9	9
Btph	2011	319	144	115	13	16
Btph	2012	471	180	131	27	22
Btph	2013	458	151	110	27	14
Btph	2014	421	140	85	48	7
Btph	2015	115	34	13	17	4
Btph	2016	62	21	2	14	5
Btph	2017	43	12	2	7	3
Btph	2018	102	24	6	15	3

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقرير السنوية ANSEJ-CNAC-ANGEM

الملحق رقم (02): نتائج اختبارات جذر الوحدة

Panel unit root test: Summary
 Series: EMPT
 Date: 07/06/20 Time: 15:20
 Sample: 2010 2019
 Exogenous variables: None
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-1.55525	0.0599	3	24
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
ADF - Fisher Chi-square	6.62619	0.3568	3	24
PP - Fisher Chi-square	6.34515	0.3857	3	27

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
 Series: GLPROJE
 Date: 08/04/20 Time: 18:19
 Sample: 2010 2019
 Exogenous variables: None
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-1.99449	0.0230	3	24
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
ADF - Fisher Chi-square	8.28758	0.2178	3	24
PP - Fisher Chi-square	6.59566	0.3599	3	27

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
 Series: GLP_ENSJE
 Date: 07/06/20 Time: 15:26
 Sample: 2010 2019
 Exogenous variables: None
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-2.78256	0.0027	3	24
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
ADF - Fisher Chi-square	11.2673	0.0805	3	24
PP - Fisher Chi-square	8.46036	0.2063	3	27

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: GLP_CNAC

Date: 07/06/20 Time: 15:25

Sample: 2010 2019

Exogenous variables: None

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-1.51598	0.0648	3	24
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
ADF - Fisher Chi-square	6.65176	0.3543	3	24
PP - Fisher Chi-square	6.90893	0.3294	3	27

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: GLP_ANGAM

Date: 07/06/20 Time: 15:22

Sample: 2010 2019

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-2.86836	0.0021	2	16
Breitung t-stat	-4.12023	0.0000	2	14
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.90569	0.1825	2	16
ADF - Fisher Chi-square	10.4744	0.0332	2	16
PP - Fisher Chi-square	7.41221	0.1156	2	18

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(EMPT)

Date: 07/06/20 Time: 15:10

Sample: 2010 2019

Exogenous variables: None

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-3.42457	0.0003	3	21
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
ADF - Fisher Chi-square	15.3752	0.0175	3	21
PP - Fisher Chi-square	23.5499	0.0006	3	24

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(GLPROJE)

Date: 08/04/20 Time: 18:34

Sample: 2010 2019

Exogenous variables: None

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-3.27747	0.0005	3	21
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
ADF - Fisher Chi-square	14.7563	0.0222	3	21
PP - Fisher Chi-square	25.8844	0.0002	3	24

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(GLP_ENSJJE)

Date: 07/06/20 Time: 15:27

Sample: 2010 2019

Exogenous variables: None

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-3.02808	0.0012	3	21
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
ADF - Fisher Chi-square	14.3787	0.0257	3	21
PP - Fisher Chi-square	36.5557	0.0000	3	24

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(GLP_CNAC)

Date: 07/06/20 Time: 15:25

Sample: 2010 2019

Exogenous variables: None

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-3.39015	0.0003	3	21
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
ADF - Fisher Chi-square	15.2193	0.0186	3	21
PP - Fisher Chi-square	26.2583	0.0002	3	24

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
 Series: D(GLP_ANGAM)
 Date: 07/06/20 Time: 15:23
 Sample: 2010 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.73070	0.0000	2	14
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.64073	0.0001	2	14
ADF - Fisher Chi-square	20.2773	0.0004	2	14
PP - Fisher Chi-square	11.8284	0.0187	2	16

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (03): اختبار (LM) Lagrange Multiplier

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
 Date: 08/05/20 Time: 11:08
 Sample: 2010 2019
 Total panel observations: 30
 Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	0.200728 (0.6541)	0.021730 (0.8828)	0.222459 (0.6372)
Honda	-0.448027 (0.6729)	0.147412 (0.4414)	-0.212567 (0.5842)
King-Wu	-0.448027 (0.6729)	0.147412 (0.4414)	-0.342399 (0.6340)
GHM	-- --	-- --	0.021730 (0.6887)

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
 Date: 08/05/20 Time: 11:08
 Sample: 2010 2019
 Total panel observations: 30
 Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	0.015263 (0.9017)	0.007065 (0.9330)	0.022327 (0.8812)
Honda	-0.123542 (0.5492)	0.084052 (0.4665)	-0.027924 (0.5111)
King-Wu	-0.123542 (0.5492)	0.084052 (0.4665)	-0.075908 (0.5303)
GHM	-- --	-- --	0.007065 (0.7156)

الملحق رقم (04): النموذج التجميعي

Dependent Variable: EMPT Method: Panel Least Squares Date: 08/04/20 Time: 22:53 Sample: 2010 2019 Periods included: 10 Cross-sections included: 3 Total panel (balanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLPROJET_ANSEJ	2.483139	0.313961	7.909073	0.0000
GLPROJET_CNAC	3.388701	0.426516	7.945069	0.0000
GLPROJET_ANGEM	2.799394	1.920568	1.457586	0.1569
C	8.827081	6.029917	1.463881	0.1552
R-squared	0.976107	Mean dependent var		128.9333
Adjusted R-squared	0.973350	S.D. dependent var		135.9099
S.E. of regression	22.18691	Akaike info criterion		9.160448
Sum squared resid	12798.73	Schwarz criterion		9.347274
Log likelihood	-133.4067	Hannan-Quinn criter.		9.220215
F-statistic	354.0650	Durbin-Watson stat		2.090495
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: EMPT Method: Panel Least Squares Date: 08/02/20 Time: 17:22 Sample: 2010 2019 Periods included: 10 Cross-sections included: 3 Total panel (balanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLPROJET	2.663130	0.083597	31.85691	0.0000
C	13.17597	5.506853	2.392649	0.0237
R-squared	0.973151	Mean dependent var		128.9333
Adjusted R-squared	0.972192	S.D. dependent var		135.9099
S.E. of regression	22.66400	Akaike info criterion		9.143773
Sum squared resid	14382.40	Schwarz criterion		9.237187
Log likelihood	-135.1566	Hannan-Quinn criter.		9.173657
F-statistic	1014.863	Durbin-Watson stat		1.815610
Prob(F-statistic)	0.000000			